



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

موازنة 2018: الأفعال «مخفية»

[12]



الافتتاحية

وظيفتكم: التنفيذ فقط...

يحتد الجدول مرة أخرى حول الجولة المرتقبة لمفاوضات جنيف الخاصة بالأزمة السورية، وذلك في سياق التحضيرات الجارية لاستئناف هذه المفاوضات في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، كما أعلن المبعوث الدولي.

لقد كان البيان الرئيسي المشترك لرئيسي روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، رسالة واضحة لكل القوى المعنية، بأن الحل السياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 بات أمراً واقعاً، على عكس رغبات قوى الحرب سواء كانوا في الداخل السوري، أو ضمن القوى الإقليمية، أو في المراكز الغربية. فلم يعد أمام هذه القوى إلا افتعال معارك جزئية، وثانوية، والغرق في التفاصيل، لعلها تعرقل العملية مرة أخرى. وفي هذا السياق كانت محاولات التوتير في لبنان، بما تحمله من تداعيات كارثية مؤكدة في الساحة السورية، بما فيه ترحيل الحل السياسي إلى أجل غير مسمى. وكانت أيضاً المعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن حول ملف الكيمياء السوري رغم أن النتائج كانت معروفة سلفاً، وفي السياق نفسه تجري محاولات تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، يبقّي على هيمنة منصة الرياض.

إن المهمة الإجرائية الملحة المطروحة على جدول الأعمال اليوم، في ظل التوافق الدولي غير المسبوق على الحل السياسي، هي تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، وفي هذا الإطار على الجميع أن يدرك، أن وظيفتهم والدور المنوط بهم في هذا الشأن: لا يتعدى تنفيذ القرار الدولي.

فإن كان مجلس الأمن قد فوّض دولة ما، بأن تكون ساحة تفاوض لتجميع المعارضة السورية، فإن هذا لا يعني أن هذه الدولة من حقها أن تتحكم بتشكيل الوفد المعارض، لأن الإقدام على خطوة من هذا النوع، يعني خروج هذه الدولة من الموقع الحيادي المفترض، الذي يتطلب الوقوف على مسافة واحدة من كل قوى المعارضة. فالمنطق يتطلب تشكيل وفد متوازن بعيداً عن محاولات منح الأفضلية لأحد، والانتقاص من حقوق الآخرين، وعدم تجاهل تجاهل حقيقة أساسية وهي: أن قوى المعارضة السورية تعددية بطبيعتها، ومختلفة ببرامجها، ورؤاها وسياساتها. إن تشكيل وفد متوازن ضرورة، وتحديدًا لأنّ القوى المتشددة في منصة الرياض ما زالت تعيش أوهام الماضي، بإمكانية الالتفاف على منطق القرار الدولي، وروحه، ومبادئه التوافقية. بما يعني ذلك تجديد إمكانية العرقلة، وتلغيم العملية التفاوضية ونسفها لاحقاً.

يجب ألا تكون العملية التفاوضية في سورية، مجالاً لترسيخ نفوذ هذه الدولة أو تلك، ولا ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية -أصدقاء الأمم أعداء اليوم- والأصل في هذه العملية بالنسبة لدور كل القوى الدولية أو الإقليمية، هو تسهيل الحوار السوري-السوري، وإيجاد البيئة والمناخ اللازمين لإيصال هذه العملية إلى نهايتها المنطقية: في محاربة الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وكل ما عدا ذلك، هي عرقلة بلبوس جديد.

شؤون استراتيجية



أزمة السكن
الرأسمالية...

20

شؤون محلية



زيتون الساحل بين
تكاليف الإنتاج والتسويق!

10

ملف «سورية 2017»



2254 كافية
للذهاب إلى جنيف

05

شؤون عمالية



إعادة الإعمار
وقوانين العمل 1

02

إعادة الإعمار وقوانين العمل 1



ستتوجه نحو الإعمار، وبالتالي ستكون أمام عدد هائل من عمال البناء والإكساء، فهل سيتم ترك هؤلاء تحت رحمة المتعهدين دون توفير أدنى حماية قانونية لهم؟ وهل من قواعد العدالة أن يشمل العامل غير السوري بأحكام قانون العمل، ونستثني العامل السوري ولا نوفر له حماية قانونية وقضائية؟ فالعمال الأجانب مشمولون بأحكام قانون العمل وفق أحكام المادة 28 منه ووفق القرار 888 لعام 2009 الخاص بتشغيل العمال غير السوريين.

حتى فئة العمال الزراعيين، والخدم، ومن في حكمهم، من غير السوريين فإنهم مشمولون بأحكام قانون العمل، فيما يبقى العامل السوري خارج نطاق أحكام قانون العمل، ولا يخضع لأي قانون ينظم علاقته بصاحب العمل، وبالتالي لا يحق له المطالبة بأي حق من حقوقه؟!

عامل البناء ليس بعامل؟

يندرج في مفهوم الأعمال العارضة: فئة عمال البناء، والتي رفض المشرع تشميلهم بقانون العمل رقم 17، وهم لا يتمتعون بأية حقوق أو حماية قانونية، رغم طبيعة العمل الشاقة والخطرة، فكم سمعنا عن عامل بناء سقط وأصيب بالشلل أو توفي أو فقد أحد أطرافه، نتيجة لحادث ما أثناء العمل، وبالرغم من ذلك لم يعتبرهم المشرع عمالاً ولم ير أية ضرورة لتشميلهم بقانون العمل، للحفاظ على حقوقهم، وتأمين حياة كريمة لأسرهم في حال تعرضهم لحادث ما، أو ضمان مرتب تقاعدي للعامل في حال إصابته بعجز يمنعه عن مزاولة أي عمل، بل تركه المشرع تحت رحمة صاحب العمل ونخوته وفيما يتفضل عليه من قروش.

يد عاملة كبيرة تتطلبها مرحلة إعادة الإعمار!

المرحلة القادمة في البلاد، هي: مرحلة إعادة الإعمار وهناك العديد من الشركات المحلية والأجنبية،

العمل هو الخصم والحكم.

تشميل العمال بأجر جميعهم بقانون العمل بداية: لابد أولاً: من تشميل كل عامل بأجر بأحكام قانون العمل في أي مجال كان، دون تفرقة أو تمييز، ووفق تعريف العامل في القانون، فالعامل هو: كل شخص طبيعي يعمل لدى صاحب عمل لقاء أجر، مهما كان نوعه وتحت سلطته وإشرافه.

فئات استثنائها

قانون العمل من أحكامه

وفق المادة 5 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 استثنى القانون عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم من أحكامه «مع العلم أن عمال الخدمة المنزلية من غير السوريين مشمولون بأحكام قانون العمل حسب المادة 28 منه» كذلك استثنى القانون العاملين في عمل جزئي، والعاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والعمال الزراعيين، والعاملين في أعمال عارضة.

مع قرب التوصل إلى حل سياسي للأزمة في البلاد، واستعداد الشركات للتوجه نحو إعادة الإعمار، لا بد قبل الحديث عن قوانين الاستثمار والتشاركية من بحث القوانين المتعلقة بالعمل وتعديلها، بما يلزم متطلبات المرحلة المقبلة، وخاصة مع قدوم الشركات الأجنبية إلى البلاد، مما يتوجب إصدار قوانين عمل تحمي العمال، وتوفر لهم الحماية القانونية الكافية لحقوقهم، وإقامة علاقات عمل متوازنة بين طرفي الإنتاج «العمال وأرباب العمل».

ميلاد شوقي

لا للتسهيلات على حساب حقوق العمال

أن تكون التسهيلات التي تقدم للشركات والمستثمرين على حساب العمال وحقوقهم كما هو الحال في قانون التشاركية، في هذه الحالة لن يكون هناك استقرار في العمل، وهذا سينعكس سلباً على عملية الإنتاج في الدرجة الأولى، وعلى العمال الذين يشكلون السواد الأعظم من السوريين.

ضرورة تغيير قوانين العمل

في العودة إلى قانون العمل الحالي، فهو يكبل عملية الإنتاج ويمنع تطور القوى المنتجة لعدة أسباب، منها مثلاً: إعطاؤه امتيازات لأصحاب العمل على حساب العمال، وتبنيه لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، واستثناء فئات عديدة من العمال من تطبيق أحكامه دون سبب، ونص على التسريح التعسفي، ومنع أية رقابة قضائية على علاقات، العمل وقضايا التسريح، وبات صاحب

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لماذا تزور النقابات الشركات؟

ضمن القرارات والتوجهات التي اتخذتها وعممتها النقابات على القيادات الوسيطة هي: زيارة الشركات والمعامل للاطلاع على الواقع كما هو، واقع الإنتاج والعمال واللجان النقابية، وغيرها من القضايا والأمور ذات الصلة. إن توطيد وتعميق العلاقة بين القيادات النقابية والقواعد العمالية شيء جيد وضروري في الإطار العام، حيث يعرف العمال مباشرة على القيادات وما تحمله من برامج وخطط وتوجهات من أجل تحسين الواقع الإنتاجي والمعيشي للعمال والاطمئنان من أن الإدارات تقوم بواجباتها الموكلة إليها كما جاء في صكوك التكليف لها.

إن ضمن القضايا الهامة التي تواجه النقابات: الأسئلة الصعبة التي يطرحها العمال عندما يتم اللقاء معهم، ولا يستطيع الزائرون الإجابة عنها، وهي أسئلة إشكالية وليست في متناول اليد النقابية، وهي: إلى متى ستبقى أجورنا لا تكفي كفاف يومنا؟ إلى متى سيبقى أصحاب الحل والعقد في أمورنا وحقوقنا يغمضون عيونهم عنها، وهم يعيشون في رعد العيش والحبوحة في كل شيء ويطلبون منا زيادة الإنتاج باعتبارنا نحن العمال وطنيين ونعمل بوطينتنا بالرغم من أمعائنا الخاوية، التي أنفكتها الأسعار المحلقة عالياً.

في الأسئلة العديدة التي تطرح عند الزيارة الأولى قد تقدم لها مبررات من قبل الزائرين، ولكن ما العمل في الزيارات اللاحقة عندما تتكرر الأسئلة نفسها ولم يتحقق من تلك القضايا شيء، وخاصة ما يتعلق بالوضع المعيشي والأجور الباقية على حالها، مع ازدياد النفى الحكومي لزيادة الأجور، والتسويق في تحسين الوضع الإنتاجي، الذي سينعكس بالضرورة على تحسن نسبي في الوضع المعيشي للعمال، من خلال تطوير قانون الحوافز الإنتاجية والتعويضات الأخرى.

إن العلاقة الحقيقية بين الحركة النقابية، والحركة العمالية، يكون أساسها: قدرة النقابات على صياغة برنامج سياسي اقتصادي ديمقراطي، تحدد فيه القضايا الأساسية التي تعبر عن مصالح الطبقة العاملة، وابتداء الأدوات التي ستمكن الحركتين من تحقيق البرنامج المصاغ بقناعة وموافقة الطبقة العاملة، التي ستتسلح به في معاركها كافة التي تخوضها في مواجهة القوى الرأسمالية التي تسعى على طول الخط، لتكريس نهجها وتحكمها بالثروة التي تنتجها الطبقة العاملة، ويعاونه في ذلك منتجو القوانين والتشريعات التي تتركس عملية النهب والتحكم والسيطرة.

عام ونصف ولم تنته مسابقة المصارف العامة!!



العاملين لديها ورفض استقالاتهم، ومنع منح الإجازات الطويلة، فلماذا هذا التأخر كله في المسابقة؟ ولماذا هذا التأخير كله في الإعلان عن أسماء الناجحين وتعيينهم؟ هل من المعقول أن تأخذ مسابقة توظيف سنتين أو ثلاثاً؟! وإلى متى سينتظر المتقدمون هل ينتظرون عاماً آخر أو أكثر لتعيينهم؟

فمنذ الإعلان عن المسابقة، تلكأت المصارف في إصدار أسماء المقبولين منهم للتقدم إلى المسابقة، وتأخرت في تحديد موعد الامتحان التحريري، وفي إصدار نتائج الامتحان التحريري، وفي إعلان أسماء المقبولين، مع العلم أن المصارف تشكو من نقص العمالة لديها، وهو ما دفعها إلى التشديد على

■ محمود الصيرفي

ولكن لغاية اليوم، وبالرغم من مرور عام ونصف تقريباً على الإعلان عن المسابقة، لم يتم إلى الآن الانتهاء منها، وتعيين العمال الجدد، وسط تلكؤ وتأخر غير مبررين من قبل المصارف. وحتى تاريخه لم يتم إعلان أسماء المعينين سوى للفئة الثالثة والرابعة والخامسة، ومع ذلك لم يصدر قرار مباشرتهم العمل، وقد تم إعلان أسماء الناجحين من الفئة الأولى في 27 أيلول 2017 ولم يتم حتى اللحظة إعلان أسماء المقبولين منهم وتعيينهم!!

أما بالنسبة للمتقدمين للفئة الثانية: فلم يتقدموا للامتحان التحريري إلا في شهر حزيران من العام الحالي، أي: بعد مرور سنة على تقديم طلباتهم وإلى الآن لم تصدر أسماء الناجحين! وقد أعلن منذ يومين عن قرار لإعادة الامتحان لعدد منهم دون بيان الأسباب الموجبة لذلك.

أعلنت المصارف العامة:

الصناعي، والزراعي التعاوني، والعقاري، والتسليف الشعبي، والتجاري السوري، والتوفير،

عن إجراء مسابقة واختبار لتعيين 2261 عاملاً من الفئات

الأولى والثانية والثالثة

والرابعة والخامسة للعمل

لديها في الإدارة المركزية

وفروعها في المحافظات.

وذلك بناء على القرار رقم 107

تاريخ 2016/6/13، وبينت

المصارف في إعلانها شروط

التقدم، على أن يبدأ تقديم

الطلبات اعتباراً من 2016-7-17

ولغاية تاريخ 2016-8-7.

الحركة العمالية وميزان القوى العالمي

هل يؤثر التغير في موازين القوى العالمية على تطور الحركة العمالية والنقابية، من وجهة النظر العامة والخاصة للحراك العمالي؟.

■ إيفان علي

تعطينا الأرقام الواردة في المقارنة جواباً لذلك.

تزامنت المرحلة الأولى في ارتفاع منسوب الاضطهاد والاستغلال الرأسمالي والاستعماري، بينما تزامنت المرحلة الثانية بتعميم تبني السياسات الليبرالية المتوحشة من جهة، ومن جهة أخرى الحصار المفروض على الشعب السوري، وأثار الحصار والحرب على الطبقة العاملة السورية.

إن ازدياد الاستثمار الرأسمالي للطبقة العاملة يؤدي موضوعياً إلى بدء تحرك العمال دفاعاً عن مصالحهم «التناقض بين العمل ورأس المال»، وكلما ارتفع مستوى هذا الاستثمار والاستغلال ارتفعت معه مستويات التحركات العمالية.

45 تحركاً خلال سنتين

كان مستوى الحركة العمالية في سورية بين عامي 1912 - 1932 يتصاعد ببطء وثبات، ولكن في هذه الفترة بالضبط تأسست التنظيمات النقابية المختلفة ودخل العمال مرحلة النضال المفتوح في التوازي مع تصاعد الحركة العمالية عالمياً، وتحقيقها الانتصارات المتلاحقة. بدأ هذا التصاعد يتسارع منذ 1932.

حسب جريدة «الأومانيته» الفرنسية، ومجلة «الشرق الثوري» السوفييتية، حدث 45 إضراباً عن العمل ومظاهرة للعمال عامي 1933 - 1934 شارك في تلك التحركات 50 ألفاً من عمال الكهرباء

للجواب عن هذا التساؤل الملح، علينا إجراء مقارنة صغيرة لنشاط الحركة العمالية في سورية، بين مرحلتين: خلال عامي 1933 - 1934 أولاً، وبين أعوام 2014 - 2017 ثانياً، والمقارنة تستند في جوهرها إلى موازين القوى التي كانت سائدة في كل مرحلة من المراحل، والتي عكست نفسها على مجمل العمل الوطني، وليس العمالي فقط، حيث كان في فترة الثلاثينات مد وطني كبير في مواجهة الاستعمار الفرنسي وأدواته كلها التي استقدمها، أو التي أوجدها، بما فيها الشركات والمؤسسات التي عمل فيها العمال السوريون وشكلوا نواتهم العمالية والنقابية، التي قادت النضال العمالي المختلف، وفي المراكز الانتاجية والخدمية كافة، بينما المرحلة الثانية، هي: المرحلة التي لعبت فيها السياسات الاقتصادية الليبرالية دوراً أساسياً في تخفيض الأجور الحقيقية للعمال، وما رافقها من إجراءات وسلوك في مصادرة دور الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها الاقتصادية وحرياتهم الديمقراطية النقابية، حيث يشهد العالم أيضاً تغييراً في موازين القوى، الأمر الذي يجعل النضال العمالي على المستوى العالمي متصاعداً، وكذلك الأمر في منطقتنا التي تبنت فيها الأنظمة، الليبرالية الاقتصادية.



والمنهوبين عالمياً وسورياً. إن المرحلة الحالية، تشهد صعوداً بالتزامن مع تغير موازين القوى العالمية لصالح الطبقة العاملة في سورية والعالم، وسيدفع ذلك الحركة العمالية السورية لمرحلة نضالية جديدة، أساسها الحركة الإضرابية دفاعاً عن حقوقها في زيادة الأجور. بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، ومنع التسريح التعسفي من العمل، ومن أجل حق عمال القطاع الخاص بقانون عمل ينصفهم، وتوزيع عادل لحوافز عمال القطاع العام، وغيرها من المطالب التي تشكل إحدى جبهات مواجهة النهب والليبرالية.

فيها الآلاف من سائقي باصات السرافيس الصغيرة، وسيارات التوكسي والشاحنات. إضافة إلى 6 إضرابات للعمال السوريين في بلدان اللجوء. وكان المجموع: 77 تحركاً خلال أربع سنوات.

آفاق الحركة العمالية؟

كما تتشابه المرحلتان من حيث الأرقام رغم أن التاريخ لا يعيد نفسه، 45 تحركاً خلال عامي 1933-1934، و76 تحركاً بين أعوام 2014-2017، يكمن ملاحظة التشابه بتغير موازين القوى عالمياً لصالح الطبقة العاملة من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الهجوم الرأسمالي على حقوق العمال

والتبغ والجلود والطباعة والنسيج والأحذية وغيرهم، إضافة إلى 16 ألف سائق، وشملت التحركات دمشق وحمص وحلب وبيروت وطرابلس واللاذقية وغيرها. وبلغ التصاعد ذروته منتصف الخمسينات.

77 تحركاً خلال أربع سنوات

وثقت جريدة قاسيون لـ 28 إضراباً واعتصاماً للطبقة العاملة السورية، بين عامي 2014 - 2017 شارك فيها آلاف العمال والموظفين، وانتصروا في أكثر تحركاتهم المطالبة، كما وثقت الجريدة لـ 43 إضراباً خلال أربع سنوات 2014 - 2017 شارك

الطبقة العاملة



رومانيا_ تظاهرة عمال صناعة السيارات

تظاهر حوالي 6 آلاف من العاملين في شركة «داتشيا» الرومانية لصناعة السيارات التابعة لمجموعة «رينو» الفرنسية يوم 7 تشرين الثاني احتجاجاً على خطة إصلاح ضريبي ستؤدي إلى تقليص دخولهم، وتتضمن تحميل العمال، وليس أصحاب العمل أقساط التأمين الاجتماعي.. وهددت النقابات العمالية بتنظيم إضرابات على مستوى البلاد، إذا أصرت الحكومة على المضي قدماً في الإصلاحات المقترحة. وتعد «داتشيا» من أكبر الشركات العاملة في رومانيا، حيث تضم حوالي 14 ألف عامل ينتجون يومياً حوالي 1300 سيارة. وتواجه الإصلاحات المقترحة انتقادات عديدة، بما في ذلك من جانب الرئيس الروماني، وتتهم الحكومة بالجوء إلى الإصلاحات لسد العجز في الميزانية من جيوب العمال.

البرازيل_ احتجاجات ضد إصلاحات العمل

نظمت احتجاجات ضخمة في البرازيل يوم 10 تشرين الثاني، ضد إصلاحات العمل الشاملة، وذلك قبل يوم من بدء سريانها، وجرت احتجاجات في 24 ولاية من أصل 27 ولاية في البلاد. وفي ولاية سيريا، خرج حوالي 20 ألف شخص إلى الشارع، وقد وافق الكونغرس على الإصلاحات العمالية، وأقرها الرئيس، غير أن النقابات والمنظمات المدنية لم تتدخل عن الضغط على الحكومة والنواب، لإعادة النظر في هذا الإجراء ونظمت سلسلة من المسيرات والاحتجاجات في أنحاء البلاد جميعها، وبالإضافة إلى الإصلاح العمالي، احتج المواطنون أيضاً على مشروع قانون لإصلاح الضمان الاجتماعي، الذي ينتظر التصويت عليه في الكونغرس.

تاوان_ تظاهرة لتعطيل قرار

ظاهر أكثر من ألف عامل يوم 9 تشرين الثاني أمام مقر الحكومة في تايبيه، بالتزامن مع موافقتها على مشروع قانون يهدف إلى زيادة «المرونة» في ساعات العمل. ويتيح المشروع للإدارة إجبار العاملين على العمل لاثنتي عشرة ساعة متتالية، ويرى العمال أن هذا الأمر يضر بصحتهم، ورفع المحتجون لافتات كتب عليها «التعديل الأسوأ على الإطلاق!»، وطالبوا رئيس الوزراء بالاستقالة. وقال الأمين العام لاتحاد نقابات العمال في منطقة تايوان: إن الحكومة لم تستمع للعمال. وأضاف للمحتجين: «نعلم جميعاً، في تاوان، أن الإدارة دائماً تسيطر على اجتماعات التشاور بين الإدارة والعمال».

بلجيكا_ نصرة للعمال المهاجرين

تحت شعار «العمال غير الموثقين هم أيضاً عمال ولهم الحقوق نفسها» شارك أكثر من 2300 عامل وموظف في مظاهرة ضخمة، بوسط بروكسل، نظمتها عدة نقابات عمالية، وبعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقدم الدعم للمهاجرين غير الشرعيين والمتعاطفون معهم. كما شاركت النقابات العمالية في المظاهرة بشكل مباشر، وصرح أحد النقابيين لوسائل الإعلام: إن «هذه الحكومة لا تفعل شيئاً آخر عدا عن الاعتداء على حقوق المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، كما أنها تدعي أنه لا توجد بدائل، ونحن هنا للدفاع عن حقوق هؤلاء العمال من أي بلد كانوا».

الهوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق؟



من أول السطر

■ نبيل عكام

مستويات العمل في منظمة العمل العربية

صدرت الاتفاقية رقم 1 / عام 1966 والاتفاقية رقم 6 / المعدلة عام 1976 بشأن مستويات العمل، وتضمنت هاتان الاتفاقيتان الأحكام العامة لمستويات العمل الضرورية لحماية حقوق العمال، وأهمية صحة وسلامة العمال من خلال:

إقامة علاقات عمل على أساس متكافئ، ومراعاة مقتضيات العدالة الاجتماعية، والصالح العام للمجتمع. وعلى الدولة تأمين حق العمل المنتج لكل مواطن قادر على العمل، ليعيش حياة كريمة.

إيجاد قانون عمل يشمل فئات العمال كافة، وأن تضم تشريعات العمل قانوناً واحداً، يضمن الإعداد المهني للعمال وتحديد ساعات عمل وتأمين الرعاية الصحية للعمال، ووقايتهم من أخطار العمل، وعقود عمل جماعية، وتشكيل نقابات للعمال، وتنسوية منازعات العمل أمام المحاكم، وحماية العمال دون تفریق بين العمال لأي سبب «الجنس أو اللون أو اتجاه سياسي.....الخ».

إيجاد لجنة ثلاثية على مستوى الدولة، لتنظيم سوق العمل بتمثيل متساوٍ للعمال وأصحاب العمل.

إعداد الإحصائيات الخاصة بالبطالة والتشغيل يعتمد عليها في التخطيط لسوق العمل.

يجب أن تكون عقود العمل متوافقة مع القوانين التي يجب أن تؤمن الحماية الضرورية والكافية للعمال، وإثبات العامل لحقوقه بالطرق كلها كما يجب أن تحدد حقوق وواجبات طرفي العقد. ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة عند صاحب عمل واحد.

كل منشأة يجب أن تضع لوائح لتنظيم العمل والجزاء وإطلاع العمال والجهات الخاصة عليها، ويجب أن ينظم التشريع أنواع وحدود الجزاءات والضمانات التي تكفل حماية العامل من حيث نوع المخالفة، وتحقيق الاتهام وضمان حرية الدفاع، وتناسب العقوبة مع المخالفة...الخ.

لا يجوز فصل العامل دون مبرر، وله الحق في الاعتراض على قرار فصله، وعلى النقابات مساعدته في ذلك، إن كان أمام محكمة أو أية هيئة محايدة.

وأكدت الاتفاقيتان على حق العامل في الحصول على شهادة خبرة من صاحب العمل، تبين فيها تاريخ التحاقه في العمل وأنواع الأعمال التي مارسها حتى تاريخ انتهاء خدمته، ويجب أن لا تحتوي هذه الشهادة على بيانات في غير صالح العامل.

يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور، ضامناً حاجات العامل وأسرته الأساسية والضرورية كافة من: مسكن وملبس غذاء ودواء ورعاية، ويجب مراعاة الاختلاف بين مختلف الصناعات والمناطق

وحماية النقابات من التدخل في شؤونها، وخاصة فيما يتعلق بتكوينها وتنظيمها وممارسة نشاطها.

وللعمال الحق في الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وعلى القانون حماية هذا الحق.

شهدت العاصمة السودانية الخرطوم منذ أيام خلت، ندوة قومية حول آليات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني، واحتياجات الفعلية لسوق العمل في الدول العربية، تلك الموائمة التي باتت ضرورة ملحة مع اتساع الهوة بين كفاءات المهنيين والفنيين من جهة، وبين ما يحتاجه السوق من قوة عمل من جهة أخرى، وذلك لأسباب لا تخفى على أحد، وأبرزها: السياسات الاقتصادية التي تتجه نحو القطاع الريعي على حساب الإنتاجي، إلى جانب غياب الدراسات الهادفة إلى تطوير التعليم المهني بما يتلاءم مع حاجات السوق، وغلبة الجوانب النظرية البحتة على الجوانب التطبيقية في التعليم المهني.. وبالطبع فإن سوق العمل السوري ليست بمنأى عن هذه الظاهرة، بل هي إن جاز التعبير مثال جلي عنها.

■ غزل الماغوط

ملامح سوق العمل السوري

بداية، لا بد من توضيح لواقع سوق العمل في سورية، فالقوة العاملة - التي تعرف بأنها: مجموع السكان النشطين اقتصادياً، أي: من يقدمون عرض العمل سواء أكانوا يملكون عملاً أو يبحثون عنه - بلغت نحو 500 ألف طبقاً لإحصائيات عام 2002، مع معدل نمو مرتفع يزيد عن 4% سنوياً أي: ما يقارب 300 ألف شخص كل عام.

ومع ذلك فإن «معدل النشاط الاقتصادي الخام» أي: نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان يعد منخفضاً مقارنة بالدول الأخرى لسببين، أولهما: ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع السوري، والثاني: ضعف مشاركة الإناث في قوة العمل، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة، وينعكس سلباً على حصة الفرد من الناتج المحلي ومستوى معيشته أيضاً. ورغم انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام للأسباب المذكورة آنفاً، فإنه يزداد باضطراد في الآونة الأخيرة.

وأبرز ما يميز بنية الاقتصاد الوطني في سورية، هي: سيطرة القطاعات التقليدية وانتشار نمط

الاقتصاد الريعي، إلى جانب أن المنشآت الصناعية القائمة هي في أغلبها منشآت صغيرة، تشغل عدداً ضئيلاً فقط من العمال.

واقع التعليم في سوق العمل

تشير الإحصاءات إلى تحسن كبير في التوزيع التعليمي للقوة العاملة السورية، فبعد أن كان الأميون يمثلون حوالي نصف القوة العاملة في عام 1970 انخفضت نسبتهم إلى 16,5% عام 1994، مقابل ارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية من 1,6% إلى 5,7%، مع الإشارة إلى أن التطور الحاصل في المستوى التعليمي للقوة العاملة المؤنثة، كان أوضح منه لدى القوة العاملة المذكرة.

ويلاحظ في سوق العمل السورية أيضاً، أن مساعدي الفنيين والاختصاصيين من حملة الشهادات المتوسطة قليلون نسبياً، إذ تساوي أعدادهم تقريباً أعداد الاختصاصيين والفنيين، بينما تفترض ظروف الإنتاج الحديثة أن يكون لكل اختصاصي ثلاثة مساعدين على أقل تقدير.

خلل واضح

يظهر الخلل في البنية التعليمية للقوة العاملة بأوضح صوره في

القطاع الخاص غير المنظم، إذ ترتفع فيه نسبة الأميين وذوي التعليم المنخفض، قياساً إلى نسبة حملة شهادات المعاهد المتوسطة والجامعية، ويرجع الخلل إلى سوء آلية التشغيل في هذا القطاع، بسبب ميل أصحاب المنشآت الخاصة إلى تشغيل العمال بأجور منخفضة، وعدم اقتناعهم بجدوى تشغيل ذوي الكفاءات الفنية، إلى جانب طبيعة العمل في هذا القطاع، والتي تجعل كثيرين يفترضون أنه ليس بحاجة إلى إعداد مهني كبير.

وتؤكد إحدى الدراسات الاقتصادية: أن نسبة البطالة المشاهدة في فئة حملة الشهادات الجامعية تثير الشكوك حول مناهج التعليم، ومدى ارتباطها بسوق العمل، ويرجع ضيق فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات وخريجي التعليم المهني والفني لسببين، أولهما: ضعف المناهج التعليمية وعدم ارتباطها بسوق العمل، وثانيهما: ضعف بنية المنشآت الإنتاجية عموماً ولا سيما في القطاع الخاص، إذ يتسبب انخفاض مستوى التقنيات المستخدمة في المنشآت الإنتاجية في ارتفاع الطلب على العمالة غير المدربة الرخيصة، قياساً بالعمالة الخبيرة ذات التعليم العالي

والأجور المرتفعة. وبترافق هذا مع توجه الغالبية العظمى نحو مجالات لا ترتبط باحتياجات سوق العمل، ما يستدعي تدعيم التكامل بين الدراسات النظرية والدراسات العملية التطبيقية، ووضع سياسة تعليمية تفتح آفاق التفاعل الكامل، بين العمل والابتكار، بما يسهم في دفع عجلة الإنتاج وتلبية احتياجات سوق العمل.

توقعات مقلقة!

نتيجة لذلك تتوقع الدراسة ازدياداً في حدة البطالة بين خريجي المعاهد المتوسطة والجامعات، بالتزامن مع تراجع معدلات التشغيل في القطاع العام، بسبب عدم استثماره وتطويره، إلى جانب ضعف تشغيل القطاع الخاص لهاتين الفئتين من القوة العاملة وقد أظهرت نتائج مسح القوة العاملة التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء عام 2002، أن نحو 35% من خريجي الجامعات يعملون في مجالات لا تتسم مع اختصاصاتهم الفعلية، ولك أن تتخيل كم ارتفعت هذه النسبة خلال سنوات الأزمة، وما قادت إليه من تدمير أو تعثر معظم المنشآت الصناعية على أقل تقدير.

2254 كافية للذهاب إلى جنيف



أجرت إذاعة «مونتي كارلو الدولية» حواراً مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدري جميل، تطرق إلى المستجدات السياسية المتعلقة بالحل السياسي للأزمة السورية، والمؤتمرات المزمع عقدها بين أواخر الشهر الجاري وبدايات الشهر المقبل.

هي ليست التأكيد على ما سبق فحسب، وإنما التأكيد على أن القرار 2254 مطلوب تنفيذه فوراً، وهذا الموضوع يؤكد أنه قيد التنفيذ الفعلي على جدول الأعمال المباشر. الأمر الذي تبخّته جولة جنيف القادمة بين المعارضة والنظام في 28 من هذا الشهر إذا انعقدت.

● ماذا يعني أن يتفق الرئيس الأمريكي والروسي في بيان مشترك أنه لا حل عسكرياً للنزاع السوري؟

في هذا التصريح هنالك تأكيد على ما سبق وجاء من تصريحات من قبل المسؤولين، حيث إن المسؤولين كلهم اليوم، والدول التي لها علاقة بالأزمة السورية، يؤكدون منذ سنتين هذه الحقيقة. البعض يلتزم بهذه الكلمات وهذا الموقف ويدعم المسار السياسي، والبعض الآخر يتظاهر بالدعم السياسي، والبعض الثالث يعرقه.

● من الذي يعرقل الحل السياسي؟ المتشددون في الطرفين، في النظام وفي المعارضة.

● لماذا يحرص الروس دائماً على انتزاع هذه التأكيدات من الأمريكيين؟

أعتقد أن نهج الروس ثابت منذ بداية الأزمة السورية في موضوع الحل السياسي والحوار، وهم يؤكدون على موقفهم ويريدون نقل الجميع من الموقف الثابت لأوهام الانتصار العسكري إلى الواقع الحقيقي الذي هو الحل السياسي والحل الوحيد. وثانياً: ينتزعون مساحات شيئاً فشيئاً من الجميع في هذا الاتجاه، ونستطيع أن نقول إن أنهم نجحوا نجاحاً باهراً، والأهم أنه قد تم البدء في تنفيذه. أعتقد أن أهمية بيان ترامب وبوتين

● هل تؤمن الهيئة العليا للمفاوضات المشكلة في الرياض بهذا الموضوع، بأن لا حل عسكرياً للنزاع السوري؟ بالنسبة للتصريحات، فهم يؤكدون أن الحل هو حل سياسي، ولكنهم وضعوا حلاً سياسياً على طريقتهم، على نحو يعرقل تنفيذ القرار 2254، سواء إن كانوا يعون ذلك أم لا يعون، من حيث طرحهم للشروط المسبقة على هذا القرار.

أعتقد أن المشكلة لديهم كبيرة، لأن من رعاهم ودعمهم سابقاً قد قام بإقناعهم أن الحل عسكري، وقام بدعمهم في هذا الاتجاه، والذي قام بدعمهم إقليمياً ودولياً غير تفكيره نتيجة براغماتيته وفهمه للوقائع غير موقفه، ولكن هم ليسوا بهذه المرونة، فهؤلاء الذين كانوا يمشون على هوى القوى الدولية والإقليمية التي تريد توتير الأوضاع في سورية، عندما كُفّت هذه القوى ورات أن هذه الأزمة ستعكس عليهم سلباً تغير موقفهم في طريقة معالجة الأزمة السورية، ولكن هذا الأمر لم ينسحب على حلفائهم السوريين. هنالك حالة إنكار من قبل هؤلاء المعارضين المتشددون للوقائع الجديدة، وهذا مرض بحد ذاته.

● لكن ألا يمثل هؤلاء شريحة معينة من الشعب السوري الذي ما زال يرفض أو يطالب على الأقل باستقالة الأسد؟

كان يمثل هؤلاء شيئاً. أما مع تطور الأمور، ففي الحقيقة إن 90% من الشعب السوري يريد أن يعيش، لم يعد يرى نفسه لا مع هذه المعارضة ولا مع هذا النظام، بل يريد حلاً، يريد أن يأكل ويشرب ويبرأ الأمان، لذلك، لم يجر أحد لا استطلاع في الرأي، ولا استفتاء في سورية كي يعلم ماذا يريد السوريون؟ ما هو جوهر القرار 2254 عملياً؟ إيقاف القتال، والذهاب إلى صندوق الاقتراع، كي نعلم ماذا يريد السوريون بشكل ديمقراطي، وهذه إحدى النقاط التي أكد عليها بيان ترامب وبوتين.

● إذاً، هل تعتقد أنكم اليوم ستنفقون مع الهيئة العليا للمفاوضات المشكلة في الرياض على ورقة مبادئ تؤدي إلى وحدتكم في وفد يفاوض وفد الحكومة السورية في جنيف كما يطالب المجتمع الدولي؟

أعتقد أنه لسنا بحاجة إلى ورقة مبادئ، ولا إلى أية ورقة أخرى، لأنه لدينا ورقة متفق عليها، وهذه الورقة اسمها: 2254، وهي كافية للذهاب إلى جنيف لأننا ذاهبون إلى تطبيقه وليس لشيء آخر، بالتالي، ليست شطارة أن يأتي كل شخص ببرنامجهم ليقوم بفرضه على الآخر. عندما نتوجه خلال فترة الانتخابات القادمة إلى السوريين، سندع الجميع يظهر شطارته أمام السوريين.

● هل تعتقد أن بيان اليوم يعني تفاهماً ما حول شكل المناطق النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سورية؟

الروس تدخلوا عسكرياً بطلب من الحكومة السورية الشرعية على أساس القوانين الدولية حينما كانت دمشق

مهددة بالسقوط على أيدي داعش. نحن نفهم من القرار 2254 أنه عندما يزول خطر الإرهاب، فإن المسار السياسي للتغير الديمقراطي الوطني العميق الذي يرتئيه السوريون، والذي يريده السوريون هو الحل الوحيد، والشعب السوري يعبر في نهاية المطاف عن هذه السيادة، عن طريق الاقتراع الديمقراطي، وسيقرر ما يريده سياسياً في إطار العلاقات الخارجية والسياسات الداخلية.. إلخ.

● د. قدري أنت كردي، فلماذا ترفض الفيدرالية مع أن البعض يعد ذلك من أبسط حقوق الأكراد؟

أنا سوري أولاً، ويهمني الحفاظ على وحدة سورية. أتفهم طرح الذين يريدون الفيدرالية، لأنهم اكتفوا عملياً بسلطة المركز المبالغ بها، لكن ما يطرحونه يمكن أن يكون خطراً على وحدة سورية. فسورية لا تتحمل فيدرالية، بل هي بحاجة لصلاحيات واسعة للمناطق كي تمارس الحياة، ولا تكون تحت سلطة المركز «بالشاردة والوارد» كما كان يحصل سابقاً. لذلك، الحل السياسي هام بالنسبة لنا سيضمن عدم إعادة إنتاج داعش. تجربة العراق قالت لنا: إن «القاعدة» تحولت إلى «داعش» عندما لم يرافق حل سياسي هذا الموضوع. نحن لا نريد داعش واحد في سورية أن يحل مكانها داعش اثنان. وسورية لا تصلح للفيدرالية، ليس فقط لصغر حجمها، وإنما لأن مكوناتها كثيرة، وإذا انفتح هذا الباب سورية ستتشتت.

● هل تعتقد أن حلاً سيكون ربما خلال الأشهر الستة القادمة؟

لا أعتقد خلال الأشهر الستة القادمة، بل خلال الشهرين القادمين.

دليقان: الوفد الواحد على أساس 2254، ولا ضم ولا إلحاق!



● اجتمع قريب لمنصات المعارضة في السعودية بعد تأجيله لأكثر من مرة، هل ستكون منصة موسكو حاضرة هناك؟

تسلمنا رسالة من الخارجية السعودية بهذا الخصوص، وتتعلق مسألة الحضور أو عدم الحضور بشكل ومضمون هذا الاجتماع، وجدول أعماله وطبيعة الحضور. من حيث المبدأ، نحن دائماً كنا مع تشكيل وفد واحد للمعارضة والذهاب إلى مفاوضات مباشرة لحل الأزمة السورية بأسرع وقت ممكن، لكن يجري التحضير للتفاصيل عملياً خلال هذه الأيام. على أساس هذه التفاصيل ولأن التفاصيل في هذا الإطار هي تفاصيل مهمة سنأخذ قرارنا وبناءً على الدعوة النهائية. حتى الآن، لم توجه دعوات نهائية لأحد، بل هي دعوات ابتدائية في إطار التحضير.

● بحسب منصة القاهرة، فإن الاجتماع سيقصر على مناقشة رؤى المنصات الثلاث للخروج برؤية مشتركة، ما هي رؤيتكم أنتم؟ وما هو الخلاف بينكم وبين رؤى منصة القاهرة والهيئة العليا للمفاوضات؟

أولاً: لا علم لي أن الاجتماع سيقصر فقط على نقطة بعينها، لأن جدول الأعمال أساساً لم يقر حتى الآن، هو في إطار التداول والنقاش، ثانياً: بالنسبة لموقفنا، نحن رؤيتنا واضحة بما يخص الحل السياسي وأساسها هو 2254 دون شروط مسبقة لا بقاء ولا رحيل ولا بأي اتجاه - لأن أي وضع لشروط مسبقة هو عملياً تعطيل لطاولة المفاوضات المباشرة، وتعطيل للحل السياسي وتأخير له. ولذلك، موقفنا ثابت في هذه القضية، نحن مصرون على أن ما ينبغي الاتفاق عليه والتوافق عليه بمعنى المرجعية السياسية لوفد واحد للمعارضة هو فقط القرار 2254، ودون اجتهادات ودون تشاطر أو تذاكي. وما ينبغي تشكيكه هو وفد

أجرت إذاعة «هوا سمارت»، الثلاثاء 2017/11/14، حواراً مع رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية إلى مفاوضات جنيف، مهند دليقان، تطرق فيه إلى أبرز المستجدات السياسية المتعلقة بالحل السياسي في سورية، ولا سيما موضوع الاجتماع الموسع لمنصات المعارضة السورية، المزمع عقده في الرياض.

● وفقاً لهذه الرؤية التي ذكرتها، برايك هل سيحسم هذا الاجتماع مسألة توسيع قاعدة المشاركة في الهيئة العليا للمفاوضات، والخروج فعلاً بوفد موحد إلى جنيف؟ أم سيعاد الاجتماع مرة أخرى؟

ليس المطلوب أساساً توسيع الهيئة العليا للمفاوضات، هنالك من يحاول أن يطرح الأمور بهذه الطريقة، لأنه لا يزال يتمسك بعقلية الحزب القائد، يعتقد أنه إذا نُصّب يوماً ما من قبل مجموعة من الدول بوصفه الممثل للشعب السوري والممثل للمعارضة، فهو لا يزال يظن أنه بإمكانه أن يحتفظ بهذه الصفة. ما يجري هو اجتماع على أساس المنصات المذكورة في قرار مجلس الأمن 2254، وليس لتوسيع جهة أو لضم جهات أخرى إليها. جميع الجهات هي متكافئة ومتساوية من حيث الوزن القانوني لها في القرار 2254. وبالتالي، ما يجري هو العمل من أجل الوصول إلى وفد واحد للمعارضة، وليس ضم طرف إلى آخر، أو إلحاق طرف بأخر كما يحلم البعض.

واحد، بمعنى ليس ضرورياً أن يتم الاتفاق على البرامج السياسية الكاملة للأطراف جميعها، لأن هذه المهمة هي مهمة مرحلة لاحقة في سورية، حين يصبح من الممكن أن يُسال الشعب السوري بشكل حقيقي عن رأيه في هذا وذلك من التيارات السياسية. أما الآن، فالمطلوب هو فقط الوصول إلى المفاوضات المباشرة على أساس القرار 2254 للبدء في تنفيذه، لأن هذا القرار يضمن بشكل فعلي أن يُسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه.

2254 قيد التنفيذ: سقط الرهان، بعد الرهان، بعد الرهان...



التغيير والتوافق... فلا تغيير إلا على أساس التوافق، ولا توافق إلا انطلاقاً من ضرورة التغيير.

يشكل هذا البيان الرئاسي المشترك، نقلة جديدة على طريق الحل، وإعلاناً لدخول القرار 2254 حيز التنفيذ، بالنسبة لمن يفهم أبجديات السياسة،

ومن يريد، لا سيما وأنه صدر بعد أن فشل المعرقل الكبير، أي: قوى الحرب في الإدارة الأمريكية في عرقلة، عبر جعجة الكيمياوي، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وبالتالي ما على المعرقلين الصغار، إلا أن «يولفوا» أنفسهم مع مرحلة التنفيذ.

إشراف الأمم المتحدة، ووفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وإعطاء الحق للسوريين جميعهم، بمن فيهم من هو موجود الآن تحت الحق في المشاركة فيها. وأكد الرئيسان التزامهما بسيادة واستقلال سورية.

لا حجة الآن لأحد، لمزيد من العرقلة، والتسويق والمماطلة، وتأخير الحل السياسي، وتنفيذ القرارات الدولية.. فمن تهمة سيادة واستقلال سورية، فأهلاً به، أما من يتذكى، ويرفعها ستاراً لبقاء النظام كما هو، فعذراً!! ومن يريد تغييراً يكون السوريون حوامله عبر انتخابات شفافة وحرّة ونزيهة برعاية دولية وبمدد زمنية محددة، فعلى الرحب والسعة، أما من يريد تسليمياً واستلاماً للسلطة، فعذراً مرة أخرى!! ومن يريد أن يجتهد في تفسير ما يسميه غموضاً في القرار، لا مانع من ذلك أيضاً، بشرط أن يكون ذلك على طاولة التفاوض وبالتوافق، فلستم وحكم من أنعم الله عليه بالقدرة على التفسير..

شيئان لا تحاولوا الالتفاف عليهما:

وها هو رهان آخر يسقط، فمن راهن مؤخراً على أن «التوتر» في العلاقات الدولية، والإقليمية سيلقي بظلاله على التوافق الدولي للحل السياسي للأزمة السورية، وراح يستعيد أحلامه بـ«الحسم والإسقاط» وسارع إلى نعي جنيف، والقرار 2254 يخسر رهانه الجديد، وعلى لسان بوتين وترامب هذه المرة، وليس أحد غيرهما...

اتفق الرئيسان الروسي والأمريكي على «أن الصراع في سورية ليس له حل عسكري. وأكد أن التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للصراع يجب أن تكون في إطار عملية جنيف، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. وأشار أيضاً إلى الإعلان مؤخراً عن التزام الرئيس الأسد بعملية جنيف، والتغيير الدستوري والانتخابات، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. وأكد الرئيسان أن هذه الخطوات تفترض التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2254، بما في ذلك التغيير الدستوري والانتخابات الحرة والنزيهة - تحت

لم تشردهم الحرب.. فشردهم المرض!



وحسب «شطارة» المهرب البائع، الذي يتمثل غالباً بصيدلي أو طبيب كواجهة تسويق معتمدة مع حصة من الأرباح. نفقات مرهقة دفعت كثيرين إلى استبدال الأدوية الفعالة بأدوية أقل كفاءة وجدوى، علّها بمعجزة ما تجدي معهم نفعاً، فيما يحجم آخرون عن العلاج قاصدين ما يعرف بالطب البديل.. تلك الخرافة الساذجة التي تقف على فقر المرضى وعجزهم عن نفقات العلاج الحقيقي.

تقارير

يشير تقرير نشرته إحدى وسائل الإعلام منذ بضعة أشهر، أن تقديرات غير حكومية تفيد بأن 80% من مرضى السرطان السوريين يقصدون مستشفى البيروني مرة واحدة على الأقل لإجراء الفحوصات التشخيصية الدقيقة، فيما يتلقى أكثر من 50% من المرضى علاجهم كاملاً فيه، ما يوضح حجم المعاناة بسبب العدد الهائل من المراجعين يومياً، والذي يقره التقرير بـ 1400 مريض يومياً. ويذكر أن منظمة الصحة العالمية حذرت من أن انعدام الأمن، إلى جانب محدودية فرص الحصول على العلاج في سورية، لا تترك فرصة سوى بنسبة 20% للبقاء على قيد الحياة للأطفال المصابين بالسرطان.

ازدحام خانق

أول ما يلفت نظرك عند دخول المستشفى هو: ازدحامه الشديد، فمنذ ساعات الصباح تغص أقسامه بالمرضى المنتظرين لجراحاتهم وتحاليلهم، ولا سيما في قسم القبول، حيث لا تكاد تجد موطئ قدم، ورغم أن الكادر الطبي يبذل قصارى جهده، كما أكد من قابلناهم من المرضى، إلا أن الطاقة الاستيعابية للمستشفى أقل بكثير من عدد المرضى، ما يحتم على المريض انتظاراً طويلاً يضاعف همومه ومواجهه، والواقع أن هذه المشكلة لم تكن قائمة في البناء الأساسي للبيروني، لكن نقل المعالجة إلى جوار مشفى المواساة بحكم الأوضاع الأمنية في حرستا هو ما فاقم المشكلة.

تفاصيل مؤلمة..

أضف إلى ذلك مسألة عدم توافر بعض أنواع الجراحات العلاجية في المشفى، لأسباب كثيرة وذرائع عديدة، تبدأ من الحصار مروراً بتخفيض الإنفاق الحكومي ولا تنتهي بالفساد، ما يضطر الكثيرون إلى شرائها بأسعار خيالية ممن يوفرونها في السوق السوداء عبر التهريب، محاولين المرض إلى تجارة مجزية ورابحة، ليتجاوز سعر الجرعة أحياناً 60 ألف ليرة سورية، حسب النوع والاسم والمواصفة والمصدر،

نحو شهر جاءت بصحبة والدها المسن، والذي اختطف منه الورم حنجرته وما تبقى من شعره الأشيب، وعلى بعض البطانيات وقطع الكرتون يستريح الوالد في انتظار جرعته المقبلة بعد أسبوع، تقول أم محمد: إن صبر والدها العجوز تداعى منذ أيام خلت، إذ ما عاد يطيق انتظار موعد العودة إلى المنزل، ما جعلها تستجدي من نزلاء المشفى الآخرين شركائها في معاناتها اليومية، بعضاً من كلمات التشجيع لو والدها المستاء، ففي النهاية يمكنك أن «ترشي» طفلاً مريضاً بلعبة أو قطعة حلوى عله يتناسى جانباً من آلامه إلى حين، لكن الوضع يغدو أكثر تعقيداً بالنسبة لمن خبر الحياة بعد أن تقدم في السن، وغدا كل ما يأمله أن يقضي سنواته الأخيرة بكرامته في أحضان منزله.

«فوق الموتة»

المرضى المقيمين مع أسرهم في العراء أتوا من المحافظات السورية المختلفة وجمعتهم هذه البقعة الصغيرة أمام المشفى، يحاولون أن يسترجعوا تفاصيل حياتهم اليومية في منازلهم، فيتبادلون الزيارات كل في زاويته المتواضعة، ويتقاسمون ما في جعبتهم من كعك أو فاكهة.. يحكون لبعضهم البعض كيف ساقطتهم الأقدار إلى هنا، وكيف نجوا بمعجزة من التشرد بفعل الحرب، وانتهى بهم المطاف إلى التشرد بفعل المرض.

ومن حين إلى آخر يأتي بعض من أفراد الأمن مطالبين القاطنين بإخلاء الساحة أمام المشفى وأن «يدبروا راسهن» ويجدوا مكاناً آخر.

وتوضح إحدى السيدات بحسرة: «لو وجدنا مكاناً آخر نبيت فيه لما أتينا إلى هنا، وبالطبع لا أحد يسر بقضاء ليلته في العراء، ولا سيما مع ازدياد البرد، فلماذا يستكثرون علينا حتى الأرصفة؟»

مساحة صغيرة تفصل بين مشفى المواساة والمبنى التابع للبيروني والمخصص لعلاج الأورام، ورغم ضيقها النسبي فإنها تحتضن العشرات من المرضى الذين ينتظرون بفارغ الصبر ميعاد الجرعة المقبلة.

أسمر علوان

فندق الفقراء

عند إحدى زوايا المبنى، جمعت أم عز الدين أمتعتها وعفشها البسيط، وجلست تنتظر زوجها المريض، هي على هذه الحال منذ نحو ستة أشهر، فقد قدمت بصحبة زوجها من قرية نائية في محافظة حماة، أملاً بعلاجه في العاصمة، ولأنهما لا يملكان أقارب مقيمين هنا، وليس ليهما ما يكفي لتحمل نفقات الفنادق طوال هذه المدة، اضطر الزوجان إلى أن يفترضا باحة المشفى بعد أن حملا معهما ما تيسر من أغذية وبطانيات يبسطانها على قطع من الكرتون، علها تدرأ عنهما البرد مع اقتراب الشتاء، دون وجود أية معلومات عن موعد انقضاء فترة المعالجة، بسبب الحالة الصحية المتردية للزوج، واقع فرض عليهما أن يعيشاه كل يوم على حدة، دون التفكير فيما يحمله المستقبل من عواقب، إذ يبدو الغد غامضاً، ولا تتراءى لهما نهاية هذا التشرد «المرضي» إن جاز التعبير، وتتقاسم عتبات المشفى والطرق بين المحافظتين أيامهما دون أن تترك لهما وقتاً للراحة، فكل 15 يوماً يمكن الزوجان قرابة عشرة أيام بين جنبات المشفى في انتظار الجرعة العلاجية، يعودان بعدها إلى قريتهما وأبنائهما الأربعة حتى موعد الجرعة التالية، ما يبديد نقود الأسرة الفقيرة بين تكاليف السفر والعلاج، عدا عن الإرهاق الجهم الذي يتكبده أبو العز المنهك أصلاً بفعل المرض والسن.

ثنائية المرض والشيخوخة

ولدى أم محمد قصة مشابهة، فمنذ

«لو وجدنا مكاناً آخر نبيت فيه لما أتينا إلى هنا وبالطبع لا أحد يسر بقضاء ليلته في العراء فلماذا يستكثرون علينا حتى الأرصفة؟»



أمام هذا الواقع المأساوي الذي يعيشه مرضى السرطان خاصة، والمرضى جميعهم عموماً، وخاصة فقراء الحال والمعدوم، تبدو أهمية استعادة الدولة لدورها الكامل على المستوى الصحي من الضرورة بمكان، ليس على مستوى زيادة الإنفاق على هذا القطاع وتأمين متطلباته كافة، وتخفيفه من صعوباته فقط، بل وعلى مستوى لجم تجار الحياة، من المستغلين والمهربين والفاستدين، بألوانهم وصفاتهم وتصنيفاتهم المختلفة، الذين استباحوا جيوب الفقراء على حساب مرضهم ومعيشتهم ومستقبلهم، وازداد نشاطهم خلال سني الحرب والأزمة بشكل لافت، بسبب تراجع الدور الحكومي الرسمي على المستويات كافة.

المطالب المتواضعة ليست دليل عافية



كم هي متواضعة مطالب المواطنين، ومع ذلك فهي بحاجة لجولات حكومية ووزارية وتعبئة إعلامية والكثير من البهرجة، بالإضافة لتشكيل مجموعات عمل وزارية من أجل التنفيذ والمتابعة!

■ عادل إبراهيم

لقد قام وفد حكومي، مطلع الأسبوع المنصرم، بجولة ميدانية على قرى وبلدات القلمون في ريف دمشق، وكان رئيس الحكومة على رأس الوفد، وقد شملت الجولة كل من بلدات «المراح - قارة - دير عطية - بيرو - النبك».

مطالب بسيطة

بداية الجولة كانت في بلدة المراح التي تم اللقاء فيها مع الأهالي والاستماع إلى مطالبهم، حسب ما تم التصريح به رسمياً، والتي كانت على الشكل التالي:

حفر بئر لمياه الشرب واستبدال شبكة المياه. إبعاد مصب الصرف الصحي للحي الغربي على بعد 3 كيلومترات عن البلدة. دعم مجلس البلدية بضائقة قمامة.

زيادة عدد الطوابق وبناء محلات يعود ريعها إلى مجلس البلدية.

شق طريق زراعي بطول خمسة كيلومترات يخدم مزارع الورد الشامية وحفر بئر زراعي جديد.

دعم مدارس القرية بمادة مازوت التدفئة. تعيين طبيب في المركز الصحي في البلدة. وقد استكمل الوفد الحكومي جولته على بقية البلدات، ولعل جوهر مطالب أهالي هذه البلدات لم يختلف عن بعضها البعض، بالشكل والمضمون.

إنجازات الجولة!

على إثر الجولة واللقاء مع الأهالي والاستماع لمطالبهم، تم التوجيه من قبل رئيس الحكومة بتزويد بلدة المراح بصهرج مياه لإرواء أراضي البلدة، وعشرة كراس متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة لإحداث وحدة لاستخلاص زيت الورد الشامية بتكلفة 400 مليون ليرة، وذلك على مستوى ما تمت المطالبة به لصالح بلدة المراح، وقد تمت إضافة توجيهات أخرى بما يخص مطالب بقية البلدات التي كانت بمحور الجولة.

كما شكل رئيس مجلس الوزراء مجموعة عمل لمتابعة المشاريع المتعلقة بمنطقة القلمون كلها برئاسة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، وعضوية وزير المالية ومحافظ ريف دمشق، وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بحيث تجري لقاء كل 15 يوماً مع الفعاليات الحكومية والاقتصادية والأهلية في منطقة القلمون لمعالجة المشاكل جميعها التي تواجه تنفيذ الخطة الحكومية في المنطقة، وذلك حسب ما ورد على الموقع الرسمي للحكومة.

أسئلة مشروعة؟

بعد قراءة المطالب والتوجيهات والإنجازات أعلاه، تتبادر للذهن مجموعة من الأسئلة: هل هذه المطالب البسيطة بحاجة لوفد حكومي من أجل التقدم بها؟ أين أدوار الجهات الحكومية على مستوى مهامها أمام مثل هذه المطالب المحدودة والبسيطة؟ أين هي المحاسبة والمساءلة الحكومية أمام هذا التقصير الواضح؟ هل تنفيذ هذه المطالب بحاجة إلى لجان متابعة وزارية وحكومية؟ إذا كانت متابعة تنفيذ مثل هذه المطالب البسيطة والتوجيهات بحاجة إلى لقاء كل

15 يوماً، فكيف الحال على مستوى المطالب الأكبر والمشاريع الأوسع؟

«المكتوب مبين من عنوانو»

لعل «المكتوب مبين من عنوانو» حسب القول الشائع، فخلاصات هذه الجولة عملياً يمكن أن نورد منها التالي: - مطالب المواطنين متواضعة، وهي مرتبطة بأبسط الحقوق - الجهات الحكومية لم تكن تقوم بدورها حتى على مستوى أبسط المهام، مازوت التدفئة للمدارس، أو طبيب للمركز الصحي... غياب المحاسبة والمساءلة عن التقصير والترهل - لا ثقة لدى الحكومة بجهاتها، بدليل تشكيل مجموعات العمل الوزارية للتنفيذ والمتابعة. وربما يمكننا القول: إن المطالب الصغيرة والمتواضعة ليست مؤشر عافية أيها السادة، كما أن التغطية والبهرجة الإعلامية لا يمكن لها أن تغطي على هذا الحجم من القصور والترهل بحق المواطنين ومطالبهم وحياتهم، حتى على مستوى أبسط حقوقهم، ولعل السبب الرئيس بذلك هو: السياسات الحكومية نفسها التي أوصلت هذه الحقوق لهذه الدرجة من الاستخفاف الرسمي.

أين مصالح الناس العميقة؟

والسؤال الأهم بعد ذلك كله هو: متى ستتفرغ

الحكومة للقضايا الأساسية والعميقة التي تمس مصالح الناس ومستقبلهم، وخاصة فقراء الحال والمعدمون، إذا كانت ستتفرغ للعمل على القضايا الخدمية البسيطة بدلاً عن الجهات التابعة؟

فلا صهرج ماء ولا كراس لذوي الاحتياجات الخاصة، رغم أهميتهما، يمكن أن تساق على أنها إنجازات حكومية تسلط الأضواء عليها، في ظل واقع البلد والاحتياجات والضرورات الحياتية اليومية للمواطنين. فإذا كانت مساعي الحكومة قائمة على أن تظهر بمظهر المتفاعل مع المواطنين ومطالبهم، وخاصة ذوي الدخل المحدود والفقراء والمهمشين، فلتعمل فعلاً على حل قضاياهم، وخاصة على المستوى المعيشي والخدمي، علها تستطيع أن تبعد عن أذهان هؤلاء بأنها هي المسؤولة عما وصل إليه حالهم من تردٍ وسوء، في مقابل ما يلمسونه من اهتمام بمصالح كبار التجار والمترفين والفاستين.

فهل تستطيع الحكومة أن تقطع فعلاً مع سياساتها المعتمدة، بحيث تصبح لمصلحة عموم المواطنين بعيداً «خيار وفقوس» الفقراء والمترفين، أم ستستمر بالتعبئة الإعلامية والبهرجة الخلبية باسم الفقراء ولمصلحة الأغنياء وفي جيوبهم؟

إذا كانت متابعة تنفيذ مثل هذه المطالب البسيطة والتوجيهات بحاجة إلى لقاء كل 15 يوماً فكيف الحال على مستوى المطالب الأكبر والمشاريع الأوسع؟

دفاتر «مساعداً» ملغومة؟!



وزعت على بعض المدارس في دمشق مساعدات من بعض الجمعيات والهيئات الخيرية، بإشراف وزارة التربية ومديريتها بدمشق، وتضمنت هذه المساعدة «دفاتر - بشاكير - أقلام - محايات وبريات - صابون - فرشاة أسنان - مقصات» وقد تم توزيعها على بعض الطلاب في هذه المدارس.

■ مراسل قاسيون

ومن ضمن هذه المساعدات كانت هناك دفاتر بسلك معدني ذات غلاف أزرق، جميلة وكبيرة وجذابة ملفنة للنظر.

الأمر ربما أكثر من عادي حتى الآن، لكن بعض الأطفال، بطبيعتهم الفضولية الطفولية، لاحظوا بقعة سوداء على الزاوية السفلية اليسارية

للغلاف الأخير للدفتري المذكور، ما لبثوا أن عبثوا بها «حكاً وحكاً» لاكتشاف ما تغطيه تلك البقعة بطابع الفضول والحسيرة، ليكتشفوا أنها تغطي صورة ما، بالمقابل فقد كانت الدهشة على ذوي هؤلاء الطلاب، فعلى الرغم من تعنيفهم لأبنائهم على فضوليتهم وعبثهم بالدفتري، إلا أنهم توقفوا عند الصورة التي تم تغطيتها بالسواد، والتي تبين بأنها صورة للعلم الأمريكي!

مجموعة من الملاحظات والأسئلة تتبادر إلى الأذهان بعد هذا الاكتشاف ذي الطبيعة الفضولية! فمن كل بد أن من قام بعملية تغطية صورة العلم الأمريكي باللون الأسود يدرك مسبقاً أن في صورة هذا العلم رسالة بصرية تستدعي الترميم والحذف، كما فيها رسائل

بصرية شبيهة، على غيرها من المواد المقدمة كـ «مساعداً»؟ وربما تتبادر إلى الأذهان ملاحظات وأسئلة كثيرة أخرى، نضعها بعهدة وزارة التربية والحكومة ككل!!

البصرية تلك؟ وكيف دخلت ووصلت هذه الدفاتر إلى أيدي الأطفال؟ هل من الممكن أن يوجد مثيلات هذه الصور، التي تحمل رسائل

ربما أكثر عمقاً ذات طبيعة سياسية مرتبطة بالحرب والأزمة. فهل دخلت إلى سورية مساعدات من أمريكا؟ ومن قام بمهمة الترميم للرسالة

الموظفون والمعاقدين..

فوق همي زملوني!



منذ أشهر أوقفت البنوك والمصارف الحكومية، توطين الرواتب وفتح حساب جار، وإعطاء بطاقة للصراف الآلي، وذلك للموظفين المنقولين من محافظات أخرى إلى محافظة مدينة دمشق، أو المتقاعدين بشكل عام، وخاصة: العقاري والتجاري.

زهير المشعان

وقد بقي الموظفون المنقولون، يقبضون رواتبهم من المحاسبين، وما ينتج عن ذلك من انقطاع عن العمل في أول كل شهر، وما يرافقه من أزدحام ومشقة، أما المتقاعدون فصاروا بين حيص بيص، بلا رواتب!

تصريحات رسمية

يشار إلى أن المدير العام للمصرف العقاري سبق وأن بين عبر إحدى الصحف المحلية: «أن عدم توفير الطلبات كافة من بطاقات الصراف للمتقاعدين هو: بسبب عدم توفر الإمكانيات الفنية الحالية، خاصة المنظومة البرمجية لعمل الصرافات، حيث يحتاج البرنامج للتحديث والتطوير، وأنه لا يمكن تحميل هذا البرنامج أكثر من قدرته الاستيعابية خوفاً من حدوث انهيار».

فيما أكد أحد المسؤولين في المصرف التجاري: «أن الموضوع يرتبط فقط بقدرة الاستيعاب للنظام المصرفي لعدد المواطنين الجدد، بسبب الحاجة إلى تغيير البرنامج المتوفر حالياً لدى المصرف».

وعلى الرغم من مضي أشهر على هذه التصريحات، إلا أن واقع الحال مازال على حاله حتى الآن، من عدم تأمين البطاقات كافة لأصحاب الأجور وللمتقاعدين المستجدين.

الوكالات مشكلة أخرى

في منتصف الشهر السادس من هذا العام صدر القرار رقم 44 عن رئيس الحكومة، والذي تضمن بعض التعليمات حول صرف المستحقات التأمينية، ومن ضمنها النقاط التالية:

– حضور صاحب العلاقة شخصياً أو وكيله القانوني.
– عدم قبول الوكالات الجماعية لوكيل واحد، أو الوكالات الفردية المتعددة للوكيل نفسه.
الموظفون المنقولون القادمون من محافظة دير الزور، أو غيرها، والمتقاعدون، أو وكلاؤهم، دخلوا في دوامة، فلا يمكن صرف رواتبهم وتعويضاتهم التقاعدية إلا بعد توطين الراتب، والبنوك ترفض ذلك، وخاصة التجاري والعقاري والصناعي، والبعض مضى عليه أربعة أشهر وهو ينتظر السماح بتوطين راتبه وفتح الحساب فيها، ويسمح للبعض من المصارف الأخرى باستثناء

المعلم خ/س قال: جئت من دير الزور، لقبض رواتب تقاعد زوجتي المتوفاة، وكلفني زميل لي بإنجاز أوراق تقاعده، بسبب ظروف الحصار وتكاليف السفر وخطورته، ومعني وكالة قانونية جديدة، وفي مضمونها صرف وقبض الرواتب والأجور، وفتح الحساب واستلام بطاقة الصراف الآلي، ولا يمكن قبض التعويضات والرواتب من التأمين والمعاشات، إلا بعد فتح الحساب، وذلك متوقف في البنوك، فهل علي أن أنتظر وأستأجر بيتاً أو أنزل في فندق ولا أعرف إلى متى؟ ناهيك أن المصارف ترفض تسليم بطاقة الصراف إلا لصاحب العلاقة، رغم أن استلامها منصوص عليه في الوكالة القانونية، فكيف لزميلي أن يأتي من دير الزور وكم يكلفه ذلك؟! وكما رفضت التأمين والمعاشات تسليمي رواتب زوجتي المتوفاة عن أولادي، لأن وكالة أولادي جماعية؟ المواطن ح/م يقول: أنا مقيم في دمشق، ومنذ أشهر، أرسل لي أحد أصدقائي أوراق تقاعده مع وكالة قانونية لإنجازها لأنه كان

المعلم خ/س قال: جئت من دير الزور، لقبض رواتب تقاعد زوجتي المتوفاة، وكلفني زميل لي بإنجاز أوراق تقاعده، بسبب ظروف الحصار وتكاليف السفر وخطورته، ومعني وكالة قانونية جديدة، وفي مضمونها صرف وقبض الرواتب والأجور، وفتح الحساب واستلام بطاقة الصراف الآلي، ولا يمكن قبض التعويضات والرواتب من التأمين والمعاشات، إلا بعد فتح الحساب، وذلك متوقف في البنوك، فهل علي أن أنتظر وأستأجر بيتاً أو أنزل في فندق ولا أعرف إلى متى؟ ناهيك أن المصارف ترفض تسليم بطاقة الصراف إلا لصاحب العلاقة، رغم أن استلامها منصوص عليه في الوكالة القانونية، فكيف لزميلي أن يأتي من دير الزور وكم يكلفه ذلك؟! وكما رفضت التأمين والمعاشات تسليمي رواتب زوجتي المتوفاة عن أولادي، لأن وكالة أولادي جماعية؟ المواطن ح/م يقول: أنا مقيم في دمشق، ومنذ أشهر، أرسل لي أحد أصدقائي أوراق تقاعده مع وكالة قانونية لإنجازها لأنه كان

المعلم خ/س قال: جئت من دير الزور، لقبض رواتب تقاعد زوجتي المتوفاة، وكلفني زميل لي بإنجاز أوراق تقاعده، بسبب ظروف الحصار وتكاليف السفر وخطورته، ومعني وكالة قانونية جديدة، وفي مضمونها صرف وقبض الرواتب والأجور، وفتح الحساب واستلام بطاقة الصراف الآلي، ولا يمكن قبض التعويضات والرواتب من التأمين والمعاشات، إلا بعد فتح الحساب، وذلك متوقف في البنوك، فهل علي أن أنتظر وأستأجر بيتاً أو أنزل في فندق ولا أعرف إلى متى؟ ناهيك أن المصارف ترفض تسليم بطاقة الصراف إلا لصاحب العلاقة، رغم أن استلامها منصوص عليه في الوكالة القانونية، فكيف لزميلي أن يأتي من دير الزور وكم يكلفه ذلك؟! وكما رفضت التأمين والمعاشات تسليمي رواتب زوجتي المتوفاة عن أولادي، لأن وكالة أولادي جماعية؟ المواطن ح/م يقول: أنا مقيم في دمشق، ومنذ أشهر، أرسل لي أحد أصدقائي أوراق تقاعده مع وكالة قانونية لإنجازها لأنه كان

الوكالة القانونية

لا شيء قانونياً

يمنع تنفيذها لكن

على ما يبدو ان

القرارات والتعليمات

الصادرة عن بعض

الجهات الرسمية

والمسؤولة تناقض

القانون وتخالفه!

هل من تناقض في القانون؟

سبق لوزير العدل السابق أن أكد رداً على الموضوع ذاته: أن الوكالة القانونية لا شيء قانونياً يمنع تنفيذها، لكن على ما يبدو أن القرارات والتعليمات الصادرة للبنوك وللتأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات، عن بعض الجهات الرسمية والمسؤولة تناقض القانون وتخالفه!

والأهم من هذا وذاك، أن التعقيبات التي تفرض من خلال هذه التعليمات والقرارات لا تقع إلا على عاتق المواطنين الفقراء من أصحاب الدخول المهدودة فقط، بينما يجري تقديم التسهيلات كافة للتجار وللاغنياء لفتح الحسابات الجارية ومنح البطاقات وغيرها الكثير..

زيتون الساحل بين تكاليف الإنتاج والتسويق!



■ ضيا اسكندر

والبيدونات وأجور النقل وأدوات العمل.. والأنكى من ذلك كله، أننا ما زلنا نعتمد الطرق البدائية في جني المحصول. «أم أحمد - عاملة»: لقمنا مغمسة بالتعب والأوجاع. ليس هناك أصعب من عمل الزيتون؛ أكثر من ثماني ساعات يومياً وأنا محنية الظهر لجمع الثمار عن الأرض. والله يا ابني عندما أصل إلى البيت أكون مهدودة الحيل تماماً من مشاق العمل. ومع ذلك ألف نعمة، يكفي أننا نؤمن مؤونتنا من الزيت والزيتون الذي هو أساس وجباتنا الغذائية في هذه الأزمة اللعينة.

«أبو علي - عامل»: لقد اعتدت منذ سنوات على مزامنة إجازتي السنوية من الوظيفة مع موسم الزيتون. فكما تعلم، راتب الوظيفة لا يغني ولا ييسمن.. الحمد لله أنقضى يوماً ثلاثة آلاف ليرة أجرة، نعمة كريم. والعمل تعودت عليه فأنا أتسلق الأشجار وأمرش الثمار لتسقط على الأرض. ورغم تدابير الحيط والحذر إلا أنني في كل عام أحمل «ذكرى» من عملي بالزيتون؛ إما كسراً، أو خدشاً بليغاً، أو انقراض فقرات.. وختم قوله بأسى: «يا سيدي بدنا نعيش». «ماهر - طالب جامعة»: منذ ثلاث سنوات

وكل عام، تتكرر معاناة المزارعين في موسم القطف؛ من صعوبة تأمين اليد العاملة، إلى مرارة الانتظار أياماً طويلة أمام المعاصر، إلى السرقة التي يتعرضون لها من أصحاب المعاصر نتيجة عدم تقيدهم بالتسعيرة، إلى تسويق الإنتاج.. وطبعاً مع هذا الوصف كله، ولم نتطرق إلى تكاليف الأرض حتى تصل إلى مرحلة الإنتاج؛ من فلاحه وأسمدة ورش مبيدات وتقليم أغصان.. وغير ذلك. ليصل إلى أن أكثر من 65% من الإنتاج يذهب لصالح غير المزارع.

«قاسيون» جالت على بعض مزارع الزيتون والمعاصر في اللاذقية وأجرت مجموعة من اللقاءات وكانت الحصيلة التالية:

«أبو سليم - مزارع»: نحمد الله ونشكره على النعمة هذا العام، كما ترى، الشجر بأوج عطائه، منذ سنوات لم تحمل الشجرة هذا الكم من الثمار، ويعود الفضل في ذلك إلى موسم الأمطار الجيد. لكن إذا قلت لك بأن أكثر من نصف الإنتاج يتبخّر صدقني لا أبالغ؛ فالعامل يأخذ ثلث الإنتاج، والمعصرة تأخذ أكثر من 10% منه، ناهيك عن ثمن الأكياس

خمس ساعات، وقد لا يأتيني الدور إلا بعد ساعات.. علماً أنني جنيت المحصول منذ أكثر من خمسة عشر يوماً، وهذا طبعاً يؤثّر سلباً على جودة الزيت. ما يحزّ بنفسي من ألم، أن الحكومة غائبة تماماً عن دورها في الإشراف على هذا المحصول الاستراتيجي. فقد حصدت التعرفة بأن يأخذ صاحب المعصرة 7% من الإنتاج، إلا أنه يهبش 11% هكذا بكل وقاحة وعلى عيبك يا تاجر! ماذا يمنع لو أن الحكومة أحدثت معاصر زيتون إلى جانب معامل عصائر الحمضيات «الغائبة هي الأخرى تماماً» رغم المطالبة بها سنوياً؟!

وأنا أعمل في موسم قطاف الزيتون مع مجموعة من زملاء. فنحن مستأجرون غرفة مع منتفعاتها بـ (30) ألف ليرة. ونعتبر هذا الموسم فرصة ذهبية لتغطية بعض نفقات المعيشة. صحيح أن العمل يكون على حساب الدراسة، فنحن نعطّل عن الدوام بالجامعة قرابة الشهر.. لكننا مضطرون. حبذا لو يتم إقامة معسكرات إنتاجية لطلاب الجامعة، للمساهمة سواء في قطاف الزيتون أو الليمون أسوة بـ«كوبا» عند حلول جني محصول قصب السكر. «أبو العبد - مزارع»: لقد مضى على وجودي منتظراً في المعصرة أكثر من

بشرى سارة لكن لمن؟

■ نوار الحمشقي

اللوان هي المنطقة التنظيمية الثانية التي خضعت للمرسوم 66 لعام 2012، حالها كحال منطقة خلف الرازي، وهي أكبر من منطقة خلف الرازي بأضعاف.

وكما جرى مع أهالي خلف الرازي، جرى وسيجري مع أهالي وسكان وقاطني منطقة اللوان، من حيث عمل اللجان وإثبات الملكية والإشغالات وغيرها، بالإضافة إلى دخول السماسرة والتجار والفاستدين على خط الاستغلال والمكاسب وتقاسم الأرباح بين الكبار، فيما يضطر أصحاب الملكيات الصغيرة إلى البيع تحت ضغط الحاجة وطول مدة الانتظار في التنفيذ، والأهم السكن البديل وبدلات الإيجار المؤقتة، المرتبطة بالبحث عن السكن المؤقت والاضطرار للتنقل من بيت إلى بيت ريثما يَبْت بموضوع السكن البديل الموعود لكل طويل عمر من هؤلاء.

بدلات الإيجار مثال فقط

فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن قيود وسجلات منطقة خلف الرازي مستكملة ومنتهية، إلا أن بدلات الإيجار المقررة سنوياً للموعددين بالسكن البديل من هؤلاء يتم التأخر بتسليمها، وقد

وكانها بشرى سارة تلك التي ساقها مدير المناطق التنظيمية في محافظة دمشق، وذلك خلال جلسة مع أعضاء مجلس محافظة دمشق الأسبوع الماضي، إلى أهالي وساكني منطقة اللوان، بأنه سيتم إخلاء المنطقة بشكل كامل بداية العام المقبل.



فإذا كانت منطقة خلف الرازي قد حملت معها الكثير من المآسي على الفقراء من سكانها وأهلها على إثر دخولها حيز التنظيم، والتأخر في التنفيذ حسب المعلن والمخطط، وإطالة هذه المدد بين الحين والآخر، فإن منطقة اللوان ربما تحمل المزيد من هذه المآسي على هذه الشريحة تحديداً، وذلك كونها أكبر بكثير من المنطقة الأولى، وبالتالي فإن الشرط الزمني المرتبط بالمساحة وحجم الأعمال في المشروع سيكون أوسع، مع ما يتبعه من «مطمطة» تصب بالنتيجة بمصلحة المستغلين من المتاجرين والسماسرة والفاستدين.

فعامل الزمن الضاغط على الصغار من أصحاب الملكيات والأسهم، يعتبر معياراً للمزيد من التملك والمزيد من الأرباح في جيوب كبار التجار والسماسرة بالنتيجة. على ذلك فإن الخبر المساق على لسان مدير المناطق التنظيمية في محافظة دمشق، حول إخلاء منطقة اللوان بشكل كامل مطلع العام القادم، هو فعلاً بشرى سارة، لكن ليس لأهالي والقاطنين في المنطقة، بل للتجار والسماسرة الذين سيبدؤون باستثمار عامل الزمن الضاغط على الأهالي لمصلحتهم، بالمزيد من الضغط عليهم من أجل التخلي عن ملكياتهم وحقوقهم فيها.

والمتهذبن والسماسرة. فبالإضافة إلى وقوع الكثير من الأهالي فريسة السمسرة وعمليات البيع والشراء في المنطقة عموماً، وخاصة أصحاب الملكيات الصغيرة من الأسهم، والتي يتحكم بها كبار التجار والسماسرة والفاستدين، فإن البقية الباقية من أصحاب الملكيات المتوسطة، سيتبعون هؤلاء إن عاجلاً أو آجلاً، وذلك بسبب عدم التقيد بمدد التنفيذ المعلن عنها، أو بمدد تسليم السكن البديل لهؤلاء، في ظل الاستمرار بتقديم الذريعة تلو الأخرى.

مع ما يرافقها من هدر للكرامة في الحال الأولى، أو الانتقال من بيت إلى بيت آخر، ربما أبعد وأصغر مساحة وأسوأ بالمواصفات بحال الثانية، ناهيك عن «الشنطبة والبهذلة» التي لا يعرفها أولو الأمر، الذين يسوقون التبريرات والأعذار المختلفة على هؤلاء من أجل حصولهم على حقوقهم.

«الزمن حقو مصري»

المشكلة أن عامل الزمن الذي يعتبر ضاغطاً على الأهالي والسكان، يبدو أنه ليس كذلك على أصحاب القرار

يصل التأخر أحياناً إلى مدة ثلاثة أشهر، كما جرى العام الماضي مع غالبية هؤلاء، وكما جرى الآن مع البعض منهم، الذين استحقوا بدلات الإيجار حسب التواريخ والقيود، إلا أنهم لم يستلموها حتى الآن، مع الكثير من الأعذار والنرايع. فالتأخر بصرف بدلات الإيجار المستحقة سنوياً، يعني بأن هؤلاء الأهالي سيقعون تحت وقع الاستغلال من قبل أصحاب البيوت المستأجرين لديهم، مهددين بالإخلاء أولاً، وبطلب زيادة بدل الإيجار ثانياً، والاضطرار للاستدانة

الالتفاف على الحقوق.. رسمياً

الالتفاف على القوانين وليّ عنقها بما يحقق مصلحة البعض، ليس بجديد على واقعنا المعاش، وربما سنشهد بعضاً من ذلك على مستوى القانون 20 لعام 2015 الخاص بالإيجار، لكن هذه المرة عبر الجهات الرسمية.

■ عاصي اسماعيل

لقد رشح عن وزارة الصناعة، ما سمي: أنه رؤيتها لمعالجة واقع العقارات المستأجرة من قبلها، وذلك قبل مطلع العام الجديد واستباقاً عليه، حيث حدد القانون: أنه بتاريخ 2018/1/1 سيدخل حيز التنفيذ على مستوى العقارات المستأجرة من قبل الجهات العامة، بمختلف تسمياتها وتبعياتها.

النص القانوني

لقد أقر قانون الإيجار رقم 20 لعام 2015 للمالكين من القطاع الخاص بحق المطالبة بإنهاء علاقتهم الإيجارية مع الجهات العامة، اعتباراً من تاريخ 2018/1/1، وقد نصت إحدى مواد على ما يلي:

«يحق لمالك العقار المؤجر للأحزاب السياسية، أو الجهات العامة، أو البلديات، أو لمؤسسات القطاع العام والمشارك، أو للمنظمات الشعبية، أو النقابات على مختلف مستوياتها أو الجمعيات، بدءاً من 2018/1/1 طلب إنهاء العلاقة الإيجارية واسترداد العقار المأجور المشمول بأحكام التمديد القانوني، مقابل التعويض على الجهة المستأجرة بمبلغ يعادل نسبة 40% من قيمة العقار المأجور شاغراً، وبوضعه الراهن بتاريخ الكشف والخبرة على المأجور من قبل المحكمة، على أن يراعى في التقدير قيمة العقار في السوق التجارية وهو شاغر غير مؤجر، شاملاً ذلك قيمة عناصره المادية والمعنوية كافة وما يصيبه من قيمة الأرض، وما له من حقوق وما عليه من ارتفاقات..».

رؤية التفافية

رؤية الوزارة تمثلت بمجموعة من المقترحات، بما يخص العقارات المستأجرة من القطاع الخاص، كالتالي:

– تمديد مدة الإيجار الحكمي لمدة خمس سنوات أخرى تبدأ من تاريخ 1-1-2018.

– شراء العقارات المستأجرة ونقل ملكيتها من خلال وضع حوافز للمالك لتشجيعه على بيع عقاره للمستأجر، وتلك العقارات غير المشمولة بأحكام التمديد الحكمي.

– منح الجهة العامة المستأجرة الإعفاءات الضريبية واستثمار العقار المؤجر لجهات القطاع العام والمشارك جميعها سواء أكان طابعها إدارياً أو اقتصادياً من الحق بالتخلي في حال تحقق الحاجة الفعلية للعقار.

– لحظ أحكام خاصة لعقود للإيجار التي تكون الدولة طرفاً فيها، فلا يمكن أن تخضع الجهات العامة للأحكام نفسها التي يخضع لها الأفراد من ناحية «بديل الإيجار- إجراءات التقاضي- مدة الإيجار...».

الرؤية أعلاه لا يمكن توصيفها إلا بأنها محاولة التفاف استباقية على النص

القانوني الواضح والصريح، وذلك من بوابة التفرقة في الحقوق والأحكام بين الدولة والأفراد.

مساعي التعميم

مصادر خاصة، حسب ما تم تسميتها عبر الوسائل الإعلامية، ذكرت بأن الرؤية أعلاه سيتم تنفيذها من خلال رؤية واضحة، تقتضي اتخاذ الإجراءات كافة التي تسمح بمعالجة هذا الملف على المستوى الحكومي ككل، وبالتالي ما ينطبق على وزارة الصناعة ينطبق على الوزارات والجهات العامة كافة، وفق المعالجة التي تصدرها الحكومة بعد انتهاء اللجنة من صياغتها وإقرارها بالطرق القانونية.

ما يعني أن هناك جهوداً حكومية تسعى إلى العمل على إدخال تعديلات على القانون 20 لعام 2015، بما يحقق مصالح الجهات الحكومية المستأجرة لعقارات مملوكة من قبل المواطنين، وعلى حساب هؤلاء ومصالحهم، بينما من المفترض بأنها مصانة وفقاً لحيثيات القانون حسب ما ذكر أعلاه.

قديم متجدد

يشار إلى أن «قاسيون» سبق وأن عرضت الموضوع بعددها رقم 830 تاريخ 2017/9/30 بمادة تحت عنوان «ملكيات وحقوق»، وفيما يلي بعضاً مما ورد فيها:

«يعتبر قانون الإيجار أعلاه، فرصة للمالكين من أجل استعادة ملكياتهم وبعض حقوقهم، كما استعادة حرية التصرف بها... من المتوقع استناداً إلى النص القانوني أعلاه، أن تبدأ المحاكم باستقبال الكثير من دعاوى الإخلاء... وأمام النص القانوني الجلي والواضح والذي لا يقبل اللبس والتأويل، سيتم البت بهذه الدعاوى حكماً لصالح أصحاب الملكيات، وربما دون الحاجة للمماطلة والتأجيل، باعتبارها ستكون دون جدوى غالباً، على أرضية صيانة الحقوق بموجب الدستور والقانون أولاً، وأمام صراحة النص القانوني ثانياً، وثالثاً: أمام الفترة التي من المفترض أن تكون مستثمرة من قبل الجهات المستأجرة لتوفق أوضاعها مع واقعة إمكانية الإخلاء، والممتدة

عليها، وتسعى لتكريس التفرقة في الحقوق والأحكام بين الدولة والأفراد. ثانياً: أنها لم تستثمر فترة السماح القانوني من عام 2015 لغاية مطلع عام 2018 من أجل توفيق أوضاعها مع حيثيات القانون.

أما اللافت في الأمر فهو: أن الحكومة بتوجهها القديم المتجدد، لا تسعى للالتفاف على الحقوق فقط، بل هي تنقلب على ذاتها بموجب هذا التوجه، حيث أن القانون سبق وأن أشبع تدقيقاً وتمحيصاً من قبل الحكومة ولجانها المختصة، قبل إقراره والموافقة عليه من قبلها، وإحالتها إلى مجلس الشعب لاحقاً لإصداره حسب الأصول، وبالتالي: من المفترض ألا تتعامل بذرائعية مع نصوصه حالياً.

استمرار الغبن

وأمام هذه الحال فإن التفاؤل الذي عاش عليه أصحاب الحقوق من المالكين، وخاصة الأفراد، طيلة السنوات الماضية اعتباراً من صدور القانون لعام 2015، بدأ في التلاشي مع الرؤية المعلنة أعلاه بحال تنفيذها، مع ما يعنيه ذلك من استمرار الغبن بحقهم على مستوى حق التصرف بملكياتهم، وتدني بدلات الإيجار التي يتقاضاها هؤلاء لقاء إشغال هذه العقارات من قبل الجهات الحكومية المستأجرة، وغيرها من جوانب الغبن الأخرى.

منذ عام 2015 تاريخ صدور القانون، إلى بداية عام 2018 الموعد الذي أجاز بموجبه للمالكين المطالبة بملكياتهم».

وقد طرحت قاسيون في حينها التساؤلات التالية:

هل وثقت هذه الجهات أوضاعها، واستثمرت فترة السماح القانوني من عام 2015 لغاية مطلع عام 2018، من أجل عدم الوقوع في هذه المعضلة، أو التخفيف منها ومن تداعياتها؟ أم أنها ما زالت مستكينة لما درجت عليه من حماية قانونية خلال السنوات والعقود الماضية؟

أم أن الحكومة والجهات العامة ستستمر في التعامل مع مبدأ الحقوق والملكيات بمعايير ومكايل مزدوجة، بين ما لها وما عليها فيما يخص الملكيات وبدلات الإيجار والاستثمار، غبناً هنا ومحابة هناك؟.

انقلاب على الذات

على ما يبدو، وبموجب الرؤية سابقة الذكر مع حيثياتها، ومع مساعي تعميمها، أن الحكومة وجهاتها العامة مازالت مستمرة بالعمل بمعايير ومكايل مزدوجة مع مبدأ الحقوق والملكيات، وبأنها بدأت تجيب عن الأسئلة أعلاه حسب التالي: أولاً: ما زالت الجهات العامة مستكينة على الحماية القانونية التي درجت

كيف للمواطن

أن يتمكن

من استرجاع

حقوقه

المفترض بأنها

مصانة قانوناً

ودستوراً؟

الحكومة

بتوجهها القديم

المتجدد لا

تسعى للالتفاف

على الحقوق

فقط بل هي

تنقلب على ذاتها

بموجب هذا

التوجه!.

أسئلة مستجدة

وبعد كل ما سبق، لا بد من طرح الأسئلة المستجدة التالية:

هل ستستمر الحكومة وجهاتها العامة بالاستقواء على الحقوق الفردية، بالفصل الكيفي والمزاجي بينها وبين حقوق الدولة ذرائعياً؟

هل ستمت الاستجابة للرؤية أعلاه، واستكمالها على شكل اقتراح تعديلات على القانون من قبل الحكومة بشكل رسمي؟

هل سيستجيب مجلس الشعب لهذه التعديلات، ويتم إقرارها من قبله لاحقاً؟

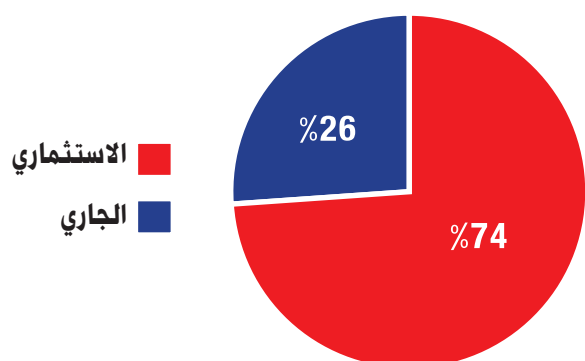
وأخيراً، كيف للمواطن أن يتمكن من استرجاع حقوقه المفترض بأنها مصانة قانوناً ودستوراً؟

يبدو، أن «المكتوب مبين من عنوان» قولاً وفعلًا، وربما لا داعي للمزيد من الشرح والاستفاضة، بأن مجمل السياسات الحكومية المقررة والممارسة لا يمكن لها إلا أن تفرز المزيد من السلبيات، ودائماً على حساب المواطن المستضعف!.

موازنة 2018: الأقوال



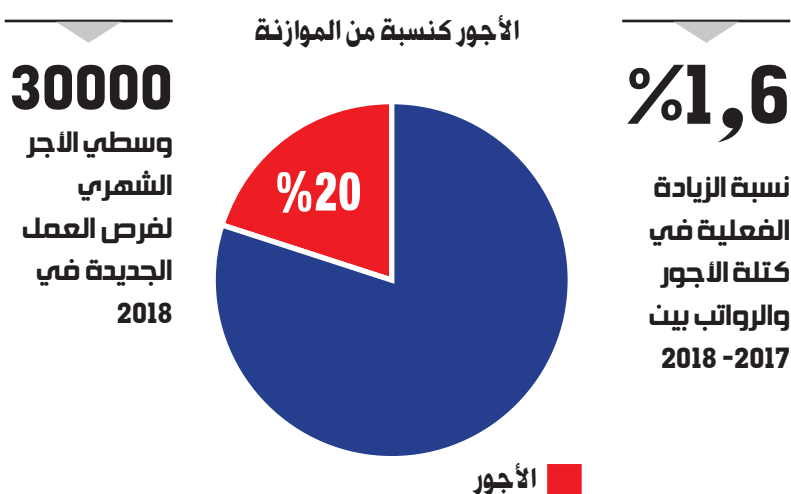
الموازنة بين الإنفاق:
الجاري والاستثماري - مليار \$



الرواتب والأجور والتعويضات

بينما بلغت الكتلة في العام الماضي 919 مليون دولار، أي: أن الزيادة الفعلية بنسبة 1,6% فقط. تشكل الأجور نسبة 20% من اعتمادات الموازنة الإجمالية، بينما شكلت في 2017 نسبة 22%. يذكر بأن أجور العاملين في المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي لا تدخل في كتلة الأجور المذكورة، بينما يخصص 20 مليار ليرة لأجور وراتب هذه الشركات المتوقفة عن العمل.

لم تزد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات في موازنة العام الحالي، إلا بمقدار ترفيعات العاملين، وتعويضاتهم ومخصصات لتشكيل حوالي 27 ألف فرصة عمل مخصص لها 9,8 مليار ليرة، أي: بمعدل وسطي قرابة 30 ألف ليرة أجر شهري لفرصة العمل الجديدة. ويبلغ رقم كتلة الرواتب والأجور والتعويضات ومن ضمنها رواتب ومعاشات المتقاعدين: 467 مليار ليرة، وحوالي 934 مليون دولار.



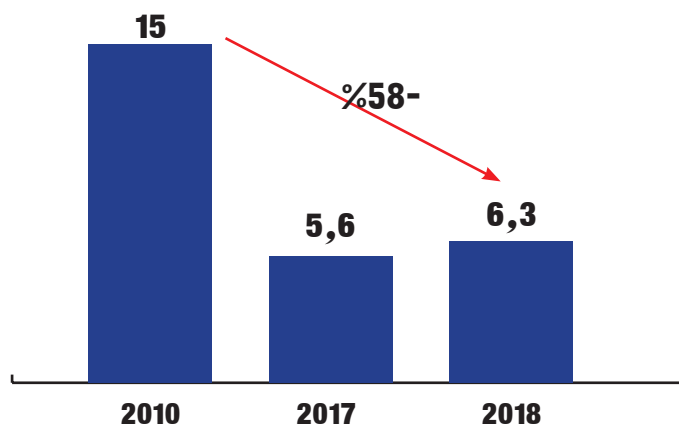
تمتنع الحكومة عن الإعلان عما أنفقت ولم تنفقه من موازنة العام السابق، وهذه المخالفة الدستورية بعدم عرض الحسابات الختامية للسنة المالية منذ عام 2012 وحتى الآن، تقابلها ممارسة شكلية لإقرار الموازنة العامة، طالما أن لا أحد يعلم مصير الأرقام المقررة في الموازنات! ويعتبر الامتناع عن توضيح مصائر استخدام المال العام بمثابة تهمة المخالفين: فلماذا تخفون عن السوريين مالكي المال العام كيفية إنفاقكم للأموال؟!

قاسيون تناقش الأرقام المعلنة لمشروع موازنة 2018 ونبدأ بوجوه الإنفاق الأساسية المعلنة...

زيادة 12% عن العام الماضي

3187 مليار ليرة هو الرقم المعلن لموازنة 2018 وحوالي 6,3 مليار دولار بسعر صرف 500 ليرة مقابل الدولار المقرر في الموازنة. للمرة الأولى خلال سنوات الأزمة يرتفع رقم الموازنة مقدراً بالدولار، حيث كان يتراجع سنوياً، بينما ارتفع في هذا العام بنسبة 12%. وهي المرة الأولى منذ سبع سنوات التي ترتفع فيها المقدرات الشرائية للموازنة في عام عن العام الذي سبقه. ولكن بالمقارنة مع 2010 عندما بلغت قيمة الموازنة 15 مليار دولار، فإن موازنة 2018 قد تراجعت بنسبة 58% عن موازنة عام 2010. بينما بقي توزيع الموازنة بين الاستثماري والجاري بالنسبة ذاتها في العام الماضي، بمعدل تقريبي ثلاثة أرباع للجاري: 2362 مليار ليرة، وربع للاستثماري: 825 مليار ليرة.

الموازنة العامة - مليار \$



50% تراجع حصة الفرد من الموازنة





تَحَسَّن... الأفعال «مخفية»

استثمار حقيقي ضئيل...

الماء والكهرباء والنقل فتبلغ مخصصاتها 114 مليار ليرة، وما يقارب 228 مليون دولار، بنسبة 3,6% من الموازنة.

أي: أن مجموع التوسع الاستثماري الذي تنوي الحكومة تخصيصه للإنتاج الحقيقي والخدمات المرتبطة به لا يتعدى نسبة: 6,4% من اعتمادات الموازنة.

وينبغي التنويه، إلى أن قرابة نصف الاعتمادات الاستثمارية توضع كاحتياطية أي: قد لا تنفذ، بمبلغ يقارب: 388 مليار ليرة. كما أن الاعتمادات المخصصة للإعمار وإعادة التأهيل ثابتة ولا تتعدى 50 مليار ليرة وبنسبة: 1,5% من الموازنة.

بلغ الإنفاق الاستثماري ربع اعتمادات الموازنة، ومخصصات هذا الإنفاق تذهب وفق البيان إلى وجوه متعددة، ولكن حصة استثمار المال العام في قطاعات الإنتاج الحقيقي والخدمات المرتبطة بها منخفضة بالقياس إلى رقم الموازنة الكبير.

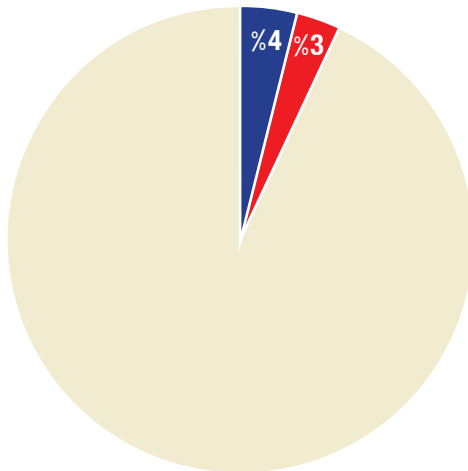
تبلغ حصة الزراعة والصناعة والإنشاء ومخصصات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من الإنفاق الاستثماري مبلغاً لا يتجاوز: 89,2 مليار ليرة، وحوالي 178 مليون دولار. وبنسبة 2,8% من الإنفاق الكلي في موازنة 2018. حصة الصناعة التحويلية منها لا تتعدى 16 مليار ليرة!

أما بقية الخدمات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية مثل:

الإنفاق الاستثماري على الاقتصاد الحقيقي وخدماته

47%

تضع الموازنة مبلغ 388 مليار ليرة اعتمادات استثمارية احتياطية لن تنفذ بالضرورة وهي نسبة 47% من الاعتمادات الاستثمارية الإجمالية



زراعة + صناعة + إنشاء + اقتصاد وتجارة خارجية
كهرباء + مياه + نقل

ربع الموازنة ممول بالعجز!

يعتبر العجز الدين العام مشكلة وتحديداً عندما يقابله، هذا الحجم المنخفض من الإنفاق الاستثماري في الإنتاج الحقيقي وخدماته. فعندما تمول ربع الموازنة بالنقد المطبوعة، يجب أن تحول هذه النقود المطبوعة إلى إنتاج حقيقي عبر توسيع إنتاج السلع، ولا يمكن أن يتم هذا التحول عندما يكون الاستثمار الحكومي الحقيقي لا يتعدى نسبة 7% من الموازنة ومبلغ لا يتعدى 1,8% من آخر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي: 22,2 مليار دولار.

*تقدير الناتج مبني على تقرير البنك الدولي: the toll of war الصادر في حزيران 2017.

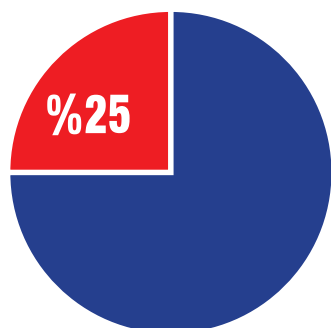
رقم العجز المعلن في الموازنة لهذا العام هو الرقم الأعلى خلال سنوات الأزمة بمقدار 809 مليار ليرة، بزيادة 7% عن رقم العجز المعلن في العام الماضي. نسبة العجز إلى الموازنة تبلغ: 25%، أي: أن الموازنة سيمول ربعها بالعجز، وثلاثة أرباعها من الإيرادات المتوقعة.

بإضافة رقم العجز الحالي إلى مجموع العجز المتراكمة منذ عام 2011 فإن مبلغ الدين العام الحكومي يبلغ: 4785 مليار ليرة وحوالي: 9,5 مليار دولار، ونسبة 42% من أعلى تقديرات الناتج: 22 مليار دولار في بداية 2017.

نسبة تمويل الموازنة بالعجز

1,8%

لا يتعدى الإنفاق الاستثماري الحقيقي للحكومة نسبة 1,8% من الناتج بينما العجز التراكمي 42%!



العجز

9,5

مليار \$
بلغ العجز التراكمي بين 2011 - 2018 حوالي 4785 مليار ليرة وما يعادل 9,5 مليار دولار



الصحة والتربية والتعليم

- حصة الفرد السنوية من النفقات الصحية تبلغ: 12 ألف ليرة سنوياً، وألف ليرة شهرياً.
- حصة التلميذ من النفقات التربوية 44 ألف ليرة سورية: 3600 ليرة شهرياً. «5-19 سنة»: 6,7 مليون نسمة؛
- حصة الطالب الجامعي: 82 ألف ليرة سنوياً: 6800 ليرة شهرياً. 671 ألف طالب جامعي بحسب تقرير وزارة التعليم العالي 2017.
- *قدر عدد الأطفال في عمر المدرسة بناءً على نسبتهم السابقة من السكان: 37%.

ستبلغ الاعتمادات الإجمالية للصحة والتربية والتعليم حوالي: 567 مليار ليرة ونسبة 17,8% من إجمالي الموازنة. وما يقارب: 1,13 مليار دولار موزعة بالشكل التالي:

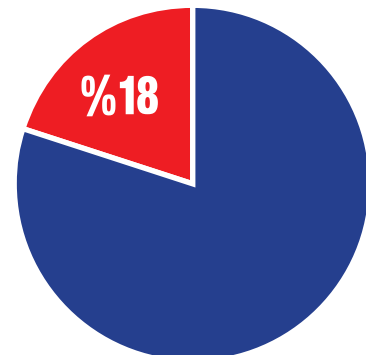
الصحة مبلغ 214,8 مليار ليرة - التربية 297,5 مليار ليرة - التعليم العالي: 55,3 مليار ليرة تقريباً.

من ضمن هذه المبالغ حوالي 86 مليار ليرة للأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية وحوالي 172 مليون دولار فقط.

الأجور كنسبة من الموازنة

36000

ليرة شهرياً
حصة التلميذ من الإنفاق التربوي الحكومي- 2018



الصحة والتربية والتعليم

1000

ليرة شهرياً
حصة الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي- 2018

نهاية عقود «قوى التخلف»



عندما ننظر إلى الاقتصاد السوري، أو إلى مسار تطور المجتمع السوري الذي يرى البعض أنه متوقف منذ منتصف السبعينيات، فإن سؤالاً ملحاً حول الأسباب التي أوقفت التقدم الاجتماعي، وجعلت أية خطوة للأمام في مواجهة مباشرة مع «قوى خفية» تنجلي بالبيروقراطية والفساد والتكلس ومصالح الربح الكبرى والنخب، التي كانت تحتكر القوة والسيطرة وتضعف تقدم الجميع...

■ عثمان محمود

شكلت رشوة الربح السياسي والمليار ونصف سنوياً المقدمة من السعودية منذ 1973 وحتى مطلع الثمانينيات، تلك الشريحة الاقتصادية التي تسمى بالبرجوازية البيروقراطية في سورية، فسمين ذوو السلطة سمناً مفرطاً وسريعاً، مستفيدين من ضعف الطبقة العاملة، وقوى المجتمع السوري التقدمية المنتجة، ومن ضعف شرائح المال التقليدية والبرجوازية القديمة، التي تلقت ضربات متتالية في الستينيات، والتي انتزع نموذج «رأسمالية الدولة» الكثير من مساحة السوق التي كانت تتربع عليها.

انتخ «أولو الأمر» بكرم البترودولار، ووسعوا دور جهاز الدولة كأداة أساسية لإعادة التوزيع لصالح الشريحة الجديدة. واستمر هؤلاء بإدارة نموذج لمركز الموارد في جهاز الدولة، وشفطها، حيث قدرت نسبة الهدر في «نموذج القطاع العام» بـ 50% أي: أن نصف الدخل الذي يفترض أن ينتج عن الاستثمار العام كان «مشفوطاً».

التكيف مع رياح الغرب

إن هذه الشريحة كانت محكومة بالبحث عن أدوات مختلفة، فالتوازنات التي أتاحت قوتها الضاربة كانت تتغير... فأولاً: كان النموذج الغربي النيوليبرالي يوسع هيمنته العالمية، وتتحدى النماذج الاقتصادية الأخرى المختلطة والمركبة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وسادت وصفات النيوليبرالية التي تركز باستهدافها على جهاز الدولة ودوره الاقتصادي، وغزت هذه السياسات دول العالم واحدة تلو الأخرى، ثم بالجملة، داعية إلى نسف أية ملامح استقلال نسبي لبرجوازيات الأطراف، وعملت على دمجها وتبنيها الكاملة،

وفق الأدوات العالمية الجديدة، التي تقول بالسوق المفتوحة كاملاً، والدولة الضعيفة المشرفة فقط. ما انعكس ضغطاً على أدوات البرجوازية البيروقراطية السورية، ودفعها نحو التكيف مع عاصفة العولمة، التي أنعشت نسبياً البرجوازية القديمة ذات العلاقات والأرصدة والارتباطات بمنظومة الغرب الأوروبية تحديداً.

وثانياً: كانت المليارات المتكدسة لدى البرجوازية البيروقراطية تحتاج إلى مسارب تشغيل، فبالرغم من أنها أثبتت التقليد المعروف لقوى النهب في دول الأطراف بإبداع الأموال المنهوبة كأرصدة في المنظومة المالية العالمية «في عام 2000 قدرت رؤوس الأموال السورية المودعة بالخارج بـ 100 مليار دولار»، إلا أنها عملت أيضاً على نقل أموال الفساد، لتتحول إلى رؤوس أموال في السوق السورية، التي بدأ انفتاحها المتسارع منذ التسعينيات. وتشكلت شركات واستثمارات ووكالات «فاسدين الجدد»، والجيل الثاني من أبناء ورابيبي كبار فاسدي البرجوازية البيروقراطية. وما سمي بالبرجوازية الطفيلية.

الجيل الثاني من الفساد الكبير

فرض هؤلاء أنفسهم وكلاء أساسيين للتوجه الاقتصادي العالمي النيوليبرالي، وفتحو أبواب السمسرة على مال العقارات والخدمات المصرفية والمالية والسياحية والاتصالات والتجارة، تحت شعار اقتصاد السوق الاجتماعي، وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي. وانتقل القسم الأهم إلى هيمنة البرجوازية الطفيلية، التي نحت موضوعاً جيل الآباء المؤسسين، وبدأت تقلص أداة النهب السابقة الأساسية، أي: عبر جهاز الدولة، إلا بحدود إمكانية الاستفادة منه. وعلى هذا الأساس أنهى تطور التجارة والصناعة

التدهور المستمر
يستحيل ألا يواجهه
بانفجار اجتماعي
وهو ما حصل
ويحصل عالمياً
ومحلياً

تطوير منظومة الزراعة، والصناعة، والنقل، والبنى التحتية، والتعليم والصحة... ومن الطبيعي أن تتباطأ إلى حد التوقف، وتائر تطور كل ما سبق، طالما أن الربح الكبير والسريع متاح من الوكالة والعلاقة مع سلطة نهب الموارد العالمية، وطالما أن القوى الاجتماعية الواسعة المتضررة من هذا التأخر، والتواقة للتقدم الاجتماعي غائبة عن الساحة السياسية، ولا تمتلك زمام المبادرة اقتصادياً أو سياسياً.

إلا أن التدهور المستمر يستحيل ألا يواجهه بانفجار اجتماعي، وهو ما حصل ويحصل عالمياً ومحلياً، فالمنظومة القيمة في سورية لم تعد قادرة على الاستمرار، وانفجار الأزمة هو إعلان بداية نهايتها. ورغم أن الأزمة كانت ولا زالت ملعباً سياسياً لمحاولات التكيف والاستفادة من الوضع الجديد، وأتاحت مزيداً من المركز والنهب من التراجع والدمار. إلا أنها أوصلت الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، إلى حد غير قابل للتكيف.

إن خروج الأزمة من العنف كساحة صراع سياسي، ودخولها في إطار صراع سياسي ديمقراطي، يعني حكماً: دخول القوى الاجتماعية الواسعة المتضررة من التخلف على ساحة المبادرة السياسية، وستسمح لعموم السوريين من القوى الناشدة للتقدم والسير إلى الأمام بوضع مصالحها وحاجاتها الملحة على منصة الصراع السياسي، وستكون المواجهة مع قوى وشرائح برجوازية التخلف والنهب، هي عنوان المرحلة القادمة.

والزراعة والنقل العام لصالح سوق الاستيراد والتصدير والاستثمار المحلي الخاص في هذه القطاعات. وأنهى تطوير المنظومة التعليمية والصحية العامة، وبدأ الاستثمار الخاص في هذه القطاعات كذلك الأمر. وبالمقابل استبقي الطابع العام لقطاعات النفط والكهرباء بالدرجة الأولى. حيث لم تتوفر إمكانية كافية للتصدي لهذه القطاعات، من جهة أخرى لأنها تحتاج إلى استثمارات كبرى، ومن جهة أخرى لأنها تتيح بوضعها الحالي إمكانية نهب هامة من خلال عقود بيع النفط الخام، وعقود استيراد المشتقات، وخصص تهريبها، وعقود الكهرباء وإنشاء المحطات والسخ... وكذلك استبقيت علاقة الدولة بمنظومة الإنتاج الزراعي الواسعة للمحاصيل الأساسية: مثل القمح والقطن. وتم تأجيل عملية خصخصة هذه القطاعات الأساسية إلى مراحل لاحقة، رغم تجهيز جزء هام من البنية التشريعية التي تتيح هذه العملية.

توقف التقدم الاجتماعي في سورية، لأن شرائح البرجوازية السورية كانت تتكيف بنجاح، وبمركز عال مع معطيات عالم النيوليبرالية منذ الثمانينيات وحتى الأزمة المالية العالمية، ولأنها كانت تنظم عملية تعبئة الموارد، وصبها في أرصدة الغرب، وتفتح البلاد على أموال القطاعات الغفنة، وتربطها بسلطانها وأموالها.

الأزمة... بداية النهاية

مقابل هذا، كانت النتيجة المنطقية تراجع العوامل المحركة للتقدم الاجتماعي، وتراجع الاستثمار في تطوير الثروة الاجتماعية، أي:

إن أمراء النهب والفساد في سورية، يتربعون اليوم على ثلثة هامة من الموارد، ويحاولون أن يسوئوها بحالافات مع قوى المال العالمي المأزومة في الغرب، عسى أن يسوقوا أنفسهم مجدداً كوكلاء، ويألو «حماية دولية». فهم يتناقضون بالعمق مع مشروع القوى الدولية الجديدة التي تريد استقرار سياسي في سورية، لأن الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتم إلا بالتقدم الاجتماعي، أي بالبرامج المتطابقة مع مصلحة الأغلبية لا الأقلية. تلك الثلة الهائلة من الموارد ستصبح عارية وبلا حماية، وسيواجهها الكم الهائل من الضرورات والمستحققات والمطالب المتراكمة منذ عقود من النهب والتخلف وسنوات من أزمة عميقة، راكمت مزيداً من الغضب القديم، وأضافت إلى خبرة السوريين السياسية التاريخية تجارب مرّة تصطب عودهم للمواجهة القادمة.

الانقلاب السعودي.. و«النظام العالمي الجديد»



يرى بعض الاقتصاديين عبر العالم بأن قوى المال العالمية تسعى نحو إيجاد نظام عالمي مالي جديد، بديل عن الدولار... بعملية منظمة من الأوليغارشية العالمية، ويقرأ هؤلاء المتغيرات العالمية ضمن هذه الرؤية، ومن ضمنها «الانقلاب السعودي» ومصير البترودولار.

■ قاسيون

وبغض النظر عن تبني هذا الطرح أم لا، إلا أن للاطلاع عليه أهمية في الظروف الحالية، قاسيون تنشر بعض ما جاء في مقال السياسي الأمريكي Brandon Smith المنشور بتاريخ 11-15-2017 على موقع activate post

يتحول اختلال الترابط العميق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى نقطة انعطاف هائلة، وكارثة لنظام البترودولار العالمي، إذا ما قطعت هذه العلاقة.

إنهاء الدولار هدف النخبة العالمية

وباعتقادي فإن نهاية الدولار باعتباره عملية التبادل الدولي، وتحديدًا عملة تبادل النفط عالمياً، هو هدف تضعه أمامها: «النخبة العالمية» فلماذا؟ يأتي هذا في إطار ما يسميه البعض: «هيكلية الاقتصاد العالمي»، أو «النظام العالمي الجديد». بنظام اقتصادي ومالي جديد يصبح أكثر قبولاً اجتماعياً، ولكنه أعلى مركزية. وهو ما يعني إيجاد عملة دولية جديدة، وسلطة عالمية جديدة، تتجاوز منظومة الدولار العالمي.

ولكن النخب العالمية تعلم بأن هذه العملية ليست بسيطة، كما أن منظومة البنوك العالمية لا تريد أن تتحمل اللوم عن التغيرات الحادة واللام التي قد تترافق هكذا عملية. ولذلك فإن سيناريو عالمي يجب أن يترافق مع هذه العملية لولادة «النظام العالمي الجديد». سيناريو يولد من رحم الاضطراب السياسي، والأزمات الجيوسياسية العالمية، التي ستجعل «النظام العالمي الجديد» حاجة موضوعية، حيث إن إجماعاً عالمياً سيتشكل للبحث عن حلول للكوارث العالمية.

وتعتمد هذه العملية إلى حد بعيد على «بروباغندا» قائمة على أن دولاً بعينها تستخدم سلطتها، لتخلق ظروف الاضطراب العالمي، والحل الأساسي بإنهاء سيادة الدول، واستبدالها بسلطة «القلة الحكيمة من النخبة العالمية».

إنهاء البترودولار مفصل أساسي

إن إعادة ترتيب النظام العالمي قد تبدأ بكسر علاقة هيمنة البترودولار، العملية التي أرى أنها تتم بالتعاون بين الولايات المتحدة، والسعودية. فالمملكة وثروتها النفطية كانت دائماً مفتاح بقاء هيمنة الدولار على التبادل النفطي العالمي. فإوائل اتفاقيات استخراج وتصدير النفط السعودي كان عبر «الكارتيلات» العالمية النفطية، والتي انتهت جميعها إلى هيمنة كارتيل واحد

العالمية تقف خلف بن سلمان، ورؤيته لعام 2030 وممارسته التي تهدد الدولار. إن تجمعات مالية كبرى مثل: كارليل غروب «عائلة بوش»، وغولدمان ساكس، وبلاكستون وبلاكروك. تقف داعمة وبقوة لرؤية 2030، وتدعم بفعالية صندوق الاستثمار العام السعودي PIF، الذي يعتبر بن سلمان رئيس مجلسه.

آلاف المليارات من رؤوس الأموال استثمرت في PIF، ومعظمها من خزائن النخب العالمية. فمنظومة البنوك والشركات العالمية تدعم عملية الانزياح عن الدولار، ورؤية السعودية هي مثال على ذلك.

المملكة على عائدات النفط، وزيادة استقرارها الاقتصادي. ولكن باعتقادي فإن الهدف الأساسي من المشروع هو إنهاء الاعتماد على الدولار، لا على النفط. ما قد يعني ضربة هامة للدولار كعملة عالمية. ويأتي أيضاً في هذا السياق الانفتاح السعودي على الصين وروسيا، والحديث عن اتفاقيات لاستبدال استخدام الدولار في تجارة النفط المتبادلة.

وقد يعتقد البعض بأن هذا النوع من الاستراتيجية سيكون شديد الخطر على الغرب، وعلى المصالح الأمريكية، وأن منظومة الشركات العالمية ستفعل ما بوسعها لإيقاف هذا! بالحقيقة لا أعتقد ذلك، في الواقع فإن النخب

على النفط السعودي عبر شركة عائلة روكفلر: Standard Oil Company. ومختلف قطاعات الأعمال السعودية، أصبحت مرتبطة بهذه النخبة ارتباطاً عميقاً «محفوراً بالصخر». وكما كان نفط السعودية مفصلاً في تثبيت نظام الدولار العالمي وربطه بالنفط، فإن هذه العملية ممكنة اليوم، ولكنها تتطلب غطاء من الاضطراب السياسي الواسع.

نخب عالمية «خلف بن سلمان»

يأتي الانقلاب السعودي في الفترة الحالية في هذا السياق، حيث الانقلاب كان يتدرج خلال السنوات القليلة الماضية، ويغير من توازنات القوى في المملكة. وكان يسير باتجاه مركزية المزيد من القوة لدى ولي العهد محمد بن سلمان. وقد انتقل الانقلاب إلى مرحلته الحادة اليوم، فالحكم السعودي الذي كان يعتمد في توازنه على توزيع القوى، أصبح اليوم مركزاً لجميع السلطات الأساسية لدى ولي العهد، وتحديدًا المواقع الأساسية: في وزارة الدفاع، والداخلية، ورئاسة الحرس الوطني. بالإضافة إلى السياسة الخارجية، والقرارات الاقتصادية والنفطية، والتغيرات الاجتماعية.

ولكن السؤال الفعلي: من وراء محمد بن سلمان؟

التحليلات السياسية الشائعة، ترى أن التغيرات السعودية هي تعبير عن محاولة الأمير السعي نحو مزيد من استقلالية السياسة السعودية، والنفط السعودي. ولكن هذا غير صحيح، من عدة مؤشرات.

فمشروع بن سلمان: «رؤية 2030» يقوم على فكرة تقليص اعتماد

معارك جيوسياسية تغلف التدهور الداخلي

وبالعودة إلى الانقلاب السعودي، فإن مثل هذه التغيرات الكبرى في آليات الحكم، تزيد بقوة من احتمالات الحرب والاضطراب. فالحرب تلعب دوراً في تغيير الارتباط العميق بين الشعوب والمنظومة المستفيدة والحاكمة خلال عقود.

محمد بن سلمان، ارتبط بإيقاد الحرب على اليمن، والتصعيد مع قطر، ويمكن القول إن هذا كان مجرد محاكاة للحركة، بينما الحركة الفعلية قد تظهر في لبنان وإيران وسورية.

ولا يمكن إهمال جانبين هامين الأول: هو الانفتاح السعودية المتسارع على «إسرائيل»، وتجميد أكثر من 800 مليار دولار من أصول القوى الاقتصادية والسياسية السعودية في الانقلاب الأخير. وهي أكثر من كافية لتمويل حرب ضد إيران. وينبغي ألا يهمل الارتباط بين كل ما سبق، والتصعيد الأمريكي عبر ترامب، ضد إيران.

أستبعد أن تتخطى الولايات المتحدة مباشرة في الحرب، ولكن الولايات المتحدة «التي يعتبرها الكاتب الأضحية الأكبر المقدمة في سبيل النظام العالمي الجديد»، ستعاني من التفكك المتسارع لهيكلها الاقتصادي المتداعي أصلاً، فتراجع الاحتياطي العالمي من الدولار، وتراجع البترودولار سيضرب الداخل الأمريكي بعمق، وسيكون الجنون في المملكة العربية السعودية، وطبول الحرب في كوريا عامل إلهاء مثالي للاضطراب الداخلي.

الحرب الاقتصادية العالمية هي المسمى الحقيقي لما يحصل، أزمة جيوسياسية عالمية ستخلق وتتعاظم، لتساعد في توليد نظام جديد للنخب العالمية.

إن النخب

العالمية تقف
خلف بن سلمان
ورؤيته لعام
0302 وممارسته
التي تهدد الدولار

الشيوعية أو الانقراض، الاحتباس الحراري «2»



«الاحتباس الحراري ليس مشكلة معزولة حتى تُحل بإجراءات سوقية أو تكنولوجية بحتة، ولا سيما أن هذه الحلول ناشئة من علاقات الإنتاج الاجتماعية اغترابية نفسها التي نشأت منها المشكلة المراد حلها».

وجدتها

د. عروب المصري



سبع وعشرون طريقة للموت

سيتعرض 74% من سكان العالم لموجات حرارية قاتلة بحلول عام 2100 إذا استمرت انبعاثات غاز الكربون في الارتفاع بالمعدلات الحالية، وفقاً لدراسة نشرت في مجلة «تغير المناخ العالمي». وحتى لو خفضت الانبعاثات بشدة، فمن المتوقع أن تصل نسبة سكان العالم المتضررين إلى 48 في المائة. نحن نفتقر إلى الخيارات المستقبلية. بالنسبة للموجات الحرارية، خياراتنا الآن هي بين السيئة أو الرهيبة. كثير من الناس في جميع أنحاء العالم يدفعون بالفعل الثمن الأقصى للموجات الحرارية، وبينما تشير النماذج إلى أن هذا من المرجح أن يستمر، فإنه يمكن أن يكون أسوأ بكثير إذا لم يتم تخفيض الانبعاثات بشكل كبير. يمكن للجسم البشري أن يعمل فقط ضمن مجالات ضيقة من درجات حرارة الجسم الأساسية، أي: حوالي 37 درجة مئوية. وتشكل موجات الحروق خطراً كبيراً على حياة الإنسان لأن الطقس الحار، الذي يتفاقم مع ارتفاع الرطوبة، يمكن أن يرفع درجة حرارة الجسم، مما يؤدي إلى ظروف تهدد الحياة.

وهناك أمثلة عديدة، مثل الموجة الحارة الأوروبية لعام 2003 التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من 70 000 شخص، والموجة الحارة في موسكو عام 2010 التي أودت بحياة 10 000 شخص، والموجة الحارة في شيكاغو عام 1995، التي أسفرت عن مقتل 700 شخص، هي أمثلة مذهلة على خطر الحياة الذي تسببه موجات الحر. ولكن ورغم هذه الأمثلة المذكورة، لم يعرف إلا القليل عن مدى شيوع مثل هذه الموجات الحارقة القاتلة. أجرى فريق من الباحثين مراجعة شاملة لأكثر من 30.000 نشرة علمية ذات صلة ووجد أكثر من 1900 حالة من مواقع شتت في جميع أنحاء العالم، حيث أدت درجات الحرارة المحيطة العالية إلى مقتل أشخاص منذ عام 1980. ومن تلك الحالات تم الحصول على تواريخ ل 783 موجات حرارية قاتلة في 164 مدينة عبر 36 بلداً، سجلت معظم الحالات في البلدان المتقدمة النمو في خطوط العرض المتوسطة. وشملت بعض المدن التي شهدت موجات حرارية قاتلة نيويورك وواشنطن ولوس أنجلوس وشيكاغو وتورنتو ولندن وبكين وطوكيو وسيدني وساو باولو. حيث إن هناك ما لا يقل عن 27 مساراً فيزيولوجياً مختلفاً، يمكن أن تؤدي فيه الموجة الحارة إلى قتل الإنسان، ويتعرض الجميع للخطر.

■ إعداد: د. اسامة دليقان ديليس ويستون

تحدث الجزء الأول من هذا المقال عن «تاريخ المشكلة» التي ناقشتها الباحثة الماركسية الأسترالية د.ويستون في أطروحتها «الاقتصاد السياسي للدفينة العالمية» (2012) والتي أعلنت فيها بوضوح، فيما يخص منهج بحثها، بأن: «العقيدة المركزية في النظرية النقدية هي اعتبار المعارف كلها تاريخية في سياقاتها وسياسية في طبيعتها». ونتابع في هذا الجزء تلخيص نقدنا للحلول النيوليبرالية لهذه المشكلة.

نقد «الحلول» النيوليبرالية

إن الرؤية النيوليبرالية للاحتباس الحراري: إما أن تنكر وجوده، أو تعترف به مع حصره في إطار مشكلة معزولة ذات طابع سوقي وتكنولوجي محض.

صُنفت الدكتورة ويستون ردود الفعل الرأسمالية على مشكلة الاحتباس الحراري إلى ثلاث فئات من «الحلول»، تسميها «الحلول النيوليبرالية» التي يتبناها الاقتصاد السياسي النيوليبرالي المهيمن: (1) حلول سوقية، و(2) حلول تكنولوجية، و(3) حلول بيولوجية. سنخصص الجزء الأول من المقال للـ«حلول» السوقية، والجزء الثاني للتكنولوجية والبيولوجية.

أولاً: «الحلول» السوقية

تجارة الانبعاثات «صكوك الغفران الكربونية»

إذا كان البلد الموقع على كيتو لا يستطيع «لا يريد» الإبقاء بحصته اللازمة من تقليص الانبعاثات، فالبروتوكول يسمح له بشراء «سماحيات» انبعاث من بلد آخر حتى يحقق التزاماته وقلص انبعاثاته إلى ما دون الهدف المطلوب منه. أي أن كمية غاز CO2 الذي كان ما يزال مسموحاً للبلد الملتمزم بأن يطلقها وصولاً للكمية القصوى المسموحة له، أصبح ممكناً تحويلها قانونياً بموجب بروتوكول كيتو إلى بضاعة «سماح» تباع للبلد الذي تجاوز الحد الأقصى من كمية CO2 المسموح له إطلاقها. كما وتسمح كيتو بممارسة هذه التجارة نفسها بين شركات البلد الواحد.

المكبات الخضراء

يسمح للشركات والدول أن تحقق التزاماتها بكيتو عبر تنمية غطاء نباتي مخصص لامتناس جزء من انبعاثاتها من غاز CO2 «بالتركيب الضوئي». لكن عدا المحدوديات الطبيعية لقدرة النباتات على امتصاص الكربون، توجد عواقب اجتماعية لاستيلاء الشركات على المساحات الزراعية، والتي غالباً ما تكون ملكيات صغيرة لفلاحين فقراء.

احتكار إجازات الانبعاث

تحولت ما تسمى «الآلية التنموية النظيفة» (البند 12 من بروتوكول كيتو)، إلى أكثر تعاملات الانبعاثات استخداماً في هذا السوق. وهي تقوم على السماح لبلد متقدم محقق

لالتزاماته «الكيتوتية» «والسماح لشركاته» بتعهيد تنفيذ «مشروعات تقليص انبعاث» في البلدان النامية. ويكسب المستثمر الراعي لهذه المشاريع صكوكاً «تشبه المشتقات المالية في البورصة» تسمى «اقتان مجاز لتقليص الانبعاث» (CER)، وهي قابلة للبيع بحيث يكسب شاريها الاعتراف بأنه حقق مقدراً معيناً من الالتزام بتقليص الانبعاث.

التنفيذ التشاركي

يقبل البند 6 من بروتوكول كيتو: أن تقوم دولة صناعية موقعة عليه بـ «دفع» جزء من التزاماتها البيئية عبر تنفيذها لاستثمارات تقليص انبعاث في بلد صناعي آخر، وتكافأ الدولة المستثمرة بنقاط خاصة «كل نقطة تحتسب بأنها تقليص انبعاث طن واحد من CO2»، وتستفيد الدولة المضيفة من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

فشل الحلول السوقية

إن اتفاقية كيتو تتطلق من فرضية مشكوك في صحتها، وهي: أن تصريف وإزالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يمكن أن يعوّض عن تقليص الانبعاثات، يمكن أن المصدر. أما مفهوم «الاستدامة» الشائع في تقارير المنظمات الدولية وغير الحكومية، فقد تعرض لكثير من الانتقادات المحقة، ومنها: «إن تعريف الاستدامة ترك غامضاً عمداً لتجنب أية اعتراضات هدامة. وفسر البيئة كمسألة سوقية، بدل تحليل السوق كمسألة بيئية» (ميدلتون

وأوكيفي 2001). يرى كثير من النقاد التقدميين: أن تجارة الانبعاثات الكربونية لا تترك فقط الأشغال المعتادة لرأس المال دون مساس، بل وأنها توسّعها نحو تسليع وخصخصة إحدى آخر المشاعات المتبقية للبشرية، أي: الغلاف الجوي.

مثلاً، لاحظ غارفيلد (2008) أن مستويات الانبعاث القصوى المسموح بها يتم تحديدها بناءً على التقديرات التي تقدّمها الشركات الرأسمالية نفسها، الأمر الذي أدى إلى تحديد أرقام قصوى مسموحة، تفوق حجم الانبعاث الحقيقي بنحو 50%، بحيث إن الشركات تابعت عملها المعتاد دون أية حاجة لتقليص التلوث الذي تنتجه. فضلاً عن ذلك، عندما صار هذا الموضوع معروفاً للجميع في سوق الانبعاثات، انخفض سعر بورصة «سماحيات الانبعاث» للطن الواحد CO2 من 33 يورو إلى 2.0 يورو «بحكم قانون العرض والطلب». أما النتيجة البيئية لفشل الإجراءات السوقية الرأسمالية في معالجة المشكلة فهي أن مستويات الانبعاث من المنشآت المغطاة بالاتفاقية الأوروبية لتقليص الانبعاثات (ETS) لم تنقص، بل ارتفعت بنسبة 8, 0 % بين عامي 2005 - 2007. يذكر تقرير منظمة أصدقاء الأرض (FOE) 2009 بأن نحو ثلثي قيمة استثمارات الكربون لم تأت لمساعدة الشركات على تحقيق التزاماتها البيئية، بل لمراكمة رأس المال وجني الأرباح.

السعودية في لبنان .. قفزة في الهواء!



شهد حدث استقالة الحريري تداعيات سريعة ومكثفة طوال الأسبوعين الماضيين، سواء دفعاً أم حباً لاحتتمالات انفجار لبنان داخلياً، لتظهر مؤخراً مؤشرات أكثر وضوحاً عما قد تحمله الأيام القادمة من الناحية السياسية والأمنية ...

■ فادي خضر

نتيجة عقود من التجارب السعودية «الناجحة» بنسب كبيرة، في استخدام المال والنفوذ السياسي إقليمياً، من الطبيعي أن الاستمرار والتصعيد في استخدام هذه الأداة هو خيار سعودي أساس، لكن مستويات الاستفادة منه متفاوتة، طالما أن هذا مرهون بظروف إقليمية ودولية، تتغير موضوعياً باتجاه غير محبب سعودياً ...

خارج الحسابات السعودية

افتترضت السعودية مسبقاً، أن الوضع في لبنان باق دون أي تغيير، على نغمة 8 و 14 آذار، من حيث التعارض السياسي بين الأفرقاء اللبنانيين، وعليه يمكن لإجبار الحريري على الاستقالة، فتح الباب أمام تعزيز التناقضات السياسية، وصولاً إلى انفجار الوضع داخلياً.

لا شك أن هذا التعارض قائم ومستمر، بمنطق التناقضات السياسية «الطائفية»، المنتجة في اتفاق «الطائف»، لكن حجم «الطلبية» السعودية من حلفائها داخل لبنان، وعلى رأسهم تيار «المستقبل» وباقي قوى «14 آذار»، يتعدى كونه خطط أوراق، أو توتيراً سياسياً مرحلياً، إلى كونه كارثة محتملة. هنا نبني التحليل على جملة ما لحق بالاستقالة من أحداث لم تنتج تماماً وتتحول إلى أمر واقع، وهي:

أولاً: تظاهرات حزب «الأحرار» وانصار اللواء المتقاعد أشرف ريفي في بيروت، التي لم تتعد العشرات، والتي كان مطلوب منها سعودياً أن تتحول إلى حالة راسخة ومستمرة، بحيث تجر معها أو ضدها، تيارات سياسية وشعبية أخرى إلى الشارع، بمطالب رفض «التدخلات الخارجية»، التي يزداد الحديث عنها يومياً، والتي هي كلمة حق، لكن في الوضع اللبناني هي أمر واقع أنتجته من جهة اتفاق «الطائف» وما تلاه من هياكل سياسية، ومن جهة أخرى وضع لبنان الجيوسياسي في منطقة تشهد أكبر صدام دولي وإقليمي، بالتالي فإن إنهاء حالة التدخلات الخارجية، مرتين بإيجاد لبنان جديد، ببنية سياسية ديمقراطية وطنية جديدة، وقبل ذلك فإن أي حديث عن التدخلات الخارجية، هو للاستخدام السياسي ليس إلا.

ثانياً: تحاول السعودية فتح بوابة النزاع داخلياً من خلال المخيمات الفلسطينية في لبنان، هذا وإن لم يتأكد بعد بالوقائع الملموسة، لكن يمكن الاستدلال عليه من بعض مجريات الأحداث الأخيرة داخل المخيمات، أو من الفصائل السياسية في الداخل الفلسطيني التي تعطي إشارات إلى وجود هكذا تحركات بشكل جدي، ومن بينها ما يشير إليه عضو اللجنة

المركزية لحركة «فتح» عزام الأحمد: أن هناك «قوى إقليمية كثيرة تريد زج المخيمات الفلسطينية في لبنان بالخلافات اللبنانية الداخلية».

القفز فوق التوافقات الإقليمية

في هذا السياق، فإن السعودية غير المقتنعة بالتوافق الدولي والإقليمي على رئاسة عون، والتوافق الحكومي في لبنان، تريد ضماناً تحميل المسؤولية لحليفها سعد الحريري، و«تحريره» من الالتزامات بتولية بهاء الحريري مكانه، صاحب النبرة التصعيدية ضد «حزب الله»، لكن هذا يعني أن السعودية تريد القفز فوق تلك التوافقات بمجملها، وإعادة الوضع في لبنان إلى مرحلة الفراغ الدستوري مجدداً، وبالتالي فالعراقيل في وجهها ستكون أيضاً ذات طابع إقليمي ودولي.

هذه التعقيدات التي لاقتها السعودية، تمثلت بداية في الهجوم المضاد، الذي شنّه الرئيس عون على الاستقالة «الملتبسة» للحريري، والمطالبة بعودته إلى لبنان، وأيضاً رفض أحد وزراء تيار «المستقبل»، نهاد المشنوق، للحديث الجاري حول إمكانية تعيين بهاء الحريري كبديل في منصب رئاسة الحكومة، مؤكداً أن هذه الأمور تتم في لبنان بالانتخابات وليس بالمبايعات، وهو ما شجع بعض القوى في «14 آذار»، وأجبر البعض الآخر على إصدار مواقف، يمكن وصفها على الأقل بمواقف التهديد، وعليه تم تخفيض احتمالات التصعيد إلى حدودها الدنيا.

هذه الأجواء الداخلية، عززتها بالتوازي المواقف الإقليمية، والتي يبرز من بينها الموقف المصري، حيث يقول الرئيس، عبد الفتاح السيسي، في رد على سؤال بشأن ما إذا كانت مصر ستدرس اتخاذ

إجراءات خاصة بها ضد «حزب الله»: «الموضوع لا يتعلق باتخاذ إجراءات من عدمه»، مضيفاً «الاستقرار في المنطقة هش في ضوء ما يحدث فيها من اضطرابات في العراق وسورية وليبيا والصومال ودول أخرى، وبالتالي نحن في حاجة إلى المزيد من الاستقرار، وليس عدم الاستقرار ... المنطقة لا يمكن أن تتحمل المزيد من الاضطرابات». تأتي أهمية الموقف المصري، في تعارضه مع الموقف السعودي، الداعي إلى عقوبات اقتصادية، ليس فقط على «حزب الله» بل على لبنان بمجمله، إضافة إلى إظهار التحالفات الإقليمية على أنها متشابكة ومعقدة، بعكس ما تريده السعودية من سياسات إلحاق، لمواقف من تعتبرهم حلفاءها الإقليميين على السراء والضراء. دولياً، أرسل الاتحاد الأوروبي رسالة واضحة المعالم، تتضمن رفض منطق كسر موازين القوى الداخلية في لبنان بالقوة، حيث صرحت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد

الأوروبي، فيديريكا موغريني: «نناشد أولاً وقبل كل شيء القوى السياسية اللبنانية إلى التركيز على لبنان وما يمكن أن تقدمه لمواطنيها، كما نناشد رئيس الوزراء الحريري العودة إلى بلده وحكومة الوحدة .. للتركيز على إنجازاتها الداخلية»، وأضافت «نتوقع عدم التدخل الخارجي في جدول الأعمال الوطني هذا. ونؤمن بأن ذلك ضروري لتجنب جلب صراعات إقليمية إلى لبنان». من جهته دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، إلى عدم تدخل دول أخرى في الشأن اللبناني قائلاً: «منشغلون بالوضع في لبنان .. وقلقون بشأن استقراره وسيادته وعدم التدخل في شؤونهم». بعد جملة المواقف الراضة لتوتير الأجواء السياسية، من المرجح أن يعود الحريري إلى لبنان، لكن ليس من الرياض بل من باريس، بعد أن أعلن مصر في الإليزيه أن رئيس الوزراء اللبناني المستقيل سعد الحريري سيصل مع عائلته إلى فرنسا خلال الأيام القادمة.

تريد السعودية القفز فوق التوافقات الإقليمية في لبنان وبالتالي فإن العراقيل في وجهها ستكون من الطابع ذاته

يمكن القول: إن السعودية في موقف محرج طالما أن شروط «الاستقرار» في لبنان، المنقولة على لسان الحريري، لم تحرك الوضع الإقليمي والدولي ضد إيران و«حزب الله»، بالشكل والمستوى المطلوب سعودياً، إضافة إلى ذلك، فإن الخيار السياسي لتيار «المستقبل» في الاستمرار في الحكومة أو عدمه هو نقطة تباين داخل جناح «14 آذار» من جهة، وضمن تيار «المستقبل» نفسه من جهة أخرى، وفي الحالتين كليهما ففقدت السعودية على التأثير بالوضع الداخلي اللبناني سينخفض حتماً مهما كانت النتائج اللاحقة، وهذا يفسر الذهاب السعودي إلى أبعد من التوتير السياسي، بما تناقلته معظم وسائل الإعلام حول إمكانية توجيه ضربات عسكرية داخل لبنان، وهو خيار غير ممكن ضمن توازنات القوى الإقليمية والدولية الراهنة، لكن طرحه على الأقل هو دلالة على ضيق وحرر الخيارات السعودية في تعاطيها مع محيطها الإقليمي.

حزب «الطلیعة» المغربي لقاسيون:

«احتجاجات الريف»... مطالب شعبية مشروعة



شهد المغرب مؤخراً احتجاجات سميت بـ«حراك الريف»، وللقوف على أسباب هذا الحراك ومآلاته، والسياسات المعمول بها اليوم في المغرب، تقدم قاسيون فيما يلي مقابلة أجرتها مع، علي بوطواله، الكاتب العام لحزب «الطلیعة» الاشتراكي الديمقراطي المغربي...

● كيف تقيّمون مستوى الرضى الشعبي عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية الديمقراطية التي يجري اتباعها اليوم في المغرب؟ وماهي برايمك الأسباب التي دفعت إلى «حراك الريف»؟

في المغرب، السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي سياسات تقشفية، تهدف للمحافظة على التوازنات الاقتصادية، وبالتالي لها مضاعفات اجتماعية خطيرة على مستوى الأجور، والشغلة ذوي الدخل المحدود، وتؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، بالتزامن مع ارتفاع الأسعار، وبطبيعة الأحوال فإن نتائج تلك السياسات هي الاحتجاجات.

هناك احتجاجات على شكل إضرابات، وعلى شكل وقفات احتجاجية، أو مسيرات تنظم في المدن، إما تنظمها النقابات المركزية، أو تنسيقيات قطاعية ومحلية، كما حصل في الحسيمة مؤخراً في الشهر العاشر من السنة الماضية، فبعض الاحتجاجات أدت بطبيعة الحال إلى مواجهات مع السلطة، ورافقتها عمليات اعتقال ومحاكمات، وهو ما يعرف بـ«احتجاجات الريف» أو «حراك الريف»، حيث بدأت في الريف، واستمرت من تشرين الأول 2016، وحتى صيف السنة الحالية، وأدت إلى احتقان كبير في المنطقة، ومن ثم تدخلت القوات الأمنية، واعتقلت العديد من النشطاء الشباب، وتم زجهم في السجون، ومحاكمتهم، حيث أصدرت أحكام بالنسبة لبعض الشباب وصلت إلى 20 سنة. بالتالي هناك احتقان اجتماعي ناتج عن هذه السياسات التي نعتبرها سياسات لا شعبية ولا ديمقراطية.

● كنتم قد دعوتهم مؤخراً إلى ضرورة إصلاح الضرر الواقع على سكان الريف المغربي نتيجة الحراك، كيف تتعاملون معه فعلياً على الأرض؟

نحن في حزب «الطلیعة»، بالإضافة إلى حلفائنا في «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، وكذلك أحزاب أخرى في اليسار، وجمعيات حقوقية، ومنظمات نقابية، ساندنا الحراك منذ انطلاقته، وطالبنا دائماً بالاستجابة للمطالب التي نعتبرها مشروعة، والحكومة بتصاريحات عديدة أعلنت أيضاً أن مطالب الحراك مشروعة، وستعمل على الاستجابة لها، بل وحتى الملك نفسه في مناسبات عديدة، أعلن أن الحسيمة قد سبق لها أن عرفت تشدين مشروع كبير يعرف بـ«منارة الحسيمة» أو «منارة المتوسط»، وهو مشروع تنموي كبير، ولكن المشروع تعطل في العديد من الجوانب، وذلك بسبب الفساد، وبسبب المماطلة الحكومية في إنجاز المشاريع المقررة، وبسبب عدم رصد الميزانيات الكافية، وكانت الميزانية المرصودة لهذا المشروع بحدود الـ 6 مليارات درهم، ولكن المشاريع لم تتدفق، فطالب الملك بالمحاسبة، وفي نهاية المطاف أقال الملك أربعة وزراء، وتم عزل مسؤولين ومدراء محليين في

المدينة من مناصبهم. فإذا: من الناحية الرسمية نلاحظ بأن هناك اعترافاً رسمياً بتأخر المشاريع وبالفساد، وهناك محاسبة لبعض المسؤولين، ونحن نطالب بذهاب التحقيق إلى أبعد مدى، ومحاسبة الفساد بشكل أقوى، وعلى المستويات جميعها، وأن الفساد لا يوجد فقط في تلك المنطقة، وإنما موجود في مناطق وقطاعات أخرى، ونحن جميعاً نعرف أنه في العالم العربي، وفي المغرب أصبحت ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تعرق التنمية، ولها مضاعفات جسيمة على الاستقرار والتنمية.

● يكثر الحديث في وسائل الإعلام عما تسميه دخول عدد من القوى الإقليمية على خط الحراك الجاري في الريف المغربي، هل هذا صحيح؟

لا، الريف المغربي له خصوصية، هي: أن عدداً كبيراً من المغاربة، سكان المنطقة، هم أيضاً مهاجرون مقيمون في البلدان الأوربية، وأغلب الجالية المغربية الموجودة هناك، هي من سكان الريف، قامت بوقفات احتجاجية تساند فيها مطالب الحراك، وفي هذه الاحتجاجات، وحتى في احتجاجات الحسيمة، رفعت في بعض الأحيان راية الزعيم التاريخي، عبد الكريم الخطابي، وهي راية ترمز إلى جمهورية الريف التي تأسست ما بين 1921-1926، وبطبيعة الحال عندما رفعت هذه الراية من بعض النشطاء، اعتبرت دعوة للانفصال، وهذا في حقيقة الأمر مغالاة، لأن هذه الراية رفعت من قبل نشطاء، وعندما قمنا بالاستفسار منهم، كانت الراية بالنسبة لهم تعتبر رمزاً لمقاومة الريف للاستعمار، ورمزاً لتميز الريف بروح الشهامة وروح المقاومة والرفض، ولا تدل على أي ميل أو دعوة للانفصال بأية حال من الأحوال.

ونحن في المغرب لدينا ظاهرة تعرف بالحركات الأمازيغية، هناك منظمات ومجموعات كثيرة أمازيغية، وهي ترفع إلى جانب العديد من الرايات، الراية الأمازيغية، ولكن في الدعوة الأمازيغية هناك جانب يركز على الدعوة الثقافية واللغة، وهناك جانب آخر يسمى بالجانب الهوياتي، وهم أقلية وسط الأمازيغ.

نحن نعتبر الهوية المغربية هوية متعددة، ولكن ومن مكر التاريخ، فإن المناطق الأمازيغية كلها تقريباً هي مناطق مهمشة، ولم تستفد من التنمية التي عرفها المغرب، وكان يمكن أن يكون المغرب بمستوى أفضل مما هو عليه الآن، حيث كنا أكثر تقدماً من كورية الجنوبية في الستينيات، ولكن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نعتبرها خاطئة والتبعية للغرب، وتطبيق الليبرالية المتوحشة، وإهمال القطاعات الإنتاجية، والتركيز على القطاعات الخدمية، والأنشطة الاقتصادية ضعيفة المردود، وخاصة في ظل غياب صناعات كبيرة، لا يمكن أن تخلق تنمية مستدامة. الآن هناك اهتمام بمشاريع تخص البنى التحتية، وهناك بعض

الصناعات التي تطورت، ويتم الآن الاهتمام بالطاقات المتجددة، ولكن هذه كلها مشاريع تعطي مردودية على المدى البعيد، أما المشكلة الأنية التي تواجهها المغرب بشكل كبير، هي مشكلة البطالة، لدينا نسب بطالة كبيرة، وخاصة في فئة الشباب، وتصل إلى 30% وخاصة من فئة الجامعيين والحاصلين على شهادات، وهذا يرفع منسوب الاحتقان الشعبي.

● في الفترة الأخيرة، نسمع عن مساع لتوحيد أحزاب يسارية من المغرب وتونس تحت شعار «اليسار المغربي»، إلى أين وصلت هذه العملية؟ وماذا تتوقعون منها؟

نحن عقدنا في تونس في 25/24 تموز ندوة مغربية، وقدمنا ورقة تتحدث حول المقاربة الاقتصادية للمنطقة المغربية والوحدة المغربية، لأن الاتحاد المغربي العربي الذي تقرر إنشاؤه في 28 شباط 1989 مجمد لحد الآن، بسبب الصراع المغربي الجزائري، فلو تم إنجاز الاتحاد المغربي، وتم تطبيق الوحدة المغربية، وتم إلغاء القيود على حركة البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال، سترتفع نسب النمو في المنطقة المغربية كلها على الأقل بنقطتين من ناتج الداخل الخام في كل سنة، حيث أن نقطتين هي ضياع كبير لشعوب المنطقة المغربية ككل.

واليوم في مناطق العالم كلها في ظل العولمة، كل بلد لا يتوفر لها سوق على الأقل توازي 100 مليون نسمة، ستجد صعوبات كبرى في مواجهة تحديات العولمة، لأن أية صناعة ناجحة لابد لها من سوق تستوعب البضائع المكسدة، فالأمر لا يتعلق فقط في إقامة صناعة، فالصناعة تتطلب تصريف منتجاتها، والتصريف يحتاج إلى سوق، والسوق يحتاج طبعاً إلى قدرة شرائية، فالمنطقة المغربية لو توحدت والتي يقارب عدد سكانها أو يفوق الـ 100

مليون نسمة، ستوفر سوقاً كبرى للشركات ولرجال الأعمال والمقاولات، وستوفر سوق شغل نشيط، وكذلك ستوفر مع الوقت قوة ما في الميزان التفاوضي، الآن هناك تفاوت كبير في أوزان التفاوض بين الاتحاد الأوربي، ودول المغرب العربي كلها على حدة، ولذلك الاتحاد الأوربي يستطيع فرض الشروط التي يريدها على كل دولة لوحدها.

فبرأينا: إن هذا المشروع ولو تعطل لا ينبغي للقوى السياسية اليسارية بأن تبقى متفرجة، لابد للشعوب أن تتحرك، فهي التي ينبغي أن تطالب بالوحدة، وأن ترفضها على الحكومات، وهذه الشعوب لكي تتحرك ينبغي للقوى للطليعة، وللنخب الواعية في هذه الدول، أولاً: أن تزرع الوعي الوحدوي وأهمية الوحدة من خلال الأنشطة كالمهرجانات والمؤتمرات ومسيرات واحتجاجات تطالب فيها بالوحدة المغربية، وقد بدأنا هذا المشروع في تونس، وسنحاول أن نعقد جلسة ثانية في المغرب خلال الأشهر القادمة، وقد بدأنا بالتحضير لتلك الندوة بمناسبة الذكرى الستين لاتفاق طنجة، حيث في العام 1958 عقدت أحزاب الأقطار الثلاثة في المغرب العربي، المغرب والجزائر وتونس، ندوة في طنجة آنذاك، وكانت قد قررت العمل على توحيد المنطقة المغربية. نحن نريد في ذكرى هذه الندوة إعادة بناء المشروع المغربي، على أسس جديدة من الحرية والديمقراطية، وطبعاً العدالة الاجتماعية.

■ حزب «الطلیعة» الاشتراكي الديمقراطي: هو حزب سياسي يساري مغربي، انشق عن «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» عام 1991، يتبنى الاشتراكية العلمية، وهو واحد من الأحزاب الثلاثة المكونة لـ«فيدرالية اليسار الديمقراطي» الموجودة ضمن مجلس النواب المغربي.

الصورة عالمياً

جولة ترامب الآسيوية: ماذا وراءها؟



توجه الرئيس، دونالد ترامب، إلى آسيا، في أطول جولة يقوم بها رئيس أمريكي إلى هذه القارة، منذ أكثر من ربع قرن. الجولة التي امتدت من 5 إلى 14 تشرين الثاني، شملت خمسة دول، حيث بدأت في اليابان وانتهت بالفلبين، وتوقف خلالها في كل من كوريا الجنوبية والصين وفيتنام.

البحرية الأميركية واليابانية والكورية الجنوبية، تدريبات مشتركة تهدف إلى تحسين الدفاعات المضادة للصواريخ باليستية. وهنا يمكن القول: إن هدف الخطاب التصعيدي للولايات المتحدة الأميركية ضد كوريا الديمقراطية، وتعميم التهديد الذي تشكله في المنطقة، هو تعزيز التسليح، والوجود الأمريكي فيها، في محاولة لتحريك المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

الإرادة الصينية

بالمقابل، فإن المساعي الأميركية لحشد الجهود الآسيوية ضد كوريا الديمقراطية لم تلق الاستجابة الصينية المأمولة أمريكياً، التي تسعى إلى حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، وبالتالي فشل في الوصول إلى إجماع بين قادة الدول الآسيوية على آلية تصعيدية لمواجهة برنامج بيونغ يانغ النووي. وكانت بكين قد أعلنت، عقب جولة ترامب، بأنها ستترسل إلى بيونغ يانغ مبعوثاً خاصاً للرئيس شي جين بينغ، بهدف إبلاغها بالتطورات التي شهدتها المؤتمر العام الذي عقده الحزب الشيوعي الصيني مؤخراً، وعلى الرغم أن الصين صوتت على العقوبات الأخيرة التي أقرتها الأمم المتحدة ضد كوريا الديمقراطية، إلا أن واشنطن تطلب من الصين المضي أبعد من ذلك وقطع شريان بيونغ يانغ الاقتصادي.

لا يمكن تجاهل الصين اليوم كلاعب أساسي في العلاقات الدولية، وعليه فإن المساعي الأميركية في شرق آسيا، ستصطدم حكماً بالإرادة الصينية، ووزنها السياسي والاقتصادي، وخاصة

الجولة التي أعلن الهدف منها تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية، واجهت انتقادات عديدة، حيث اعتبرت العديد من الصحف والمصادر الإعلامية، بأن ترامب عاد إلى بلاده من آسيا مع عدد قليل من الانتصارات الواضحة، بينما اعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ترامب سلم القيادة العالمية الأمريكية لدولة أخرى.

المجمع الصناعي العسكري أولاً

عقب عودته، أكد ترامب في خطاب ألقاه، تضيق الخناق على كوريا الديمقراطية، ودعم اتفاقات التجارة المشتركة مع البلدان الآسيوية، فهل استطاع فعلاً تحقيق ذلك؟ بداية، يمكن القول: إن جوهر زيارة ترامب وهدفها الأساسي كان إنعاش المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وبيع الأسلحة، وليس تعزيز السلام والعلاقات الدبلوماسية كأولوية. حيث يمكن الاستشهاد هنا بما قاله، ترامب، حرقياً خلال مؤتمر صحفي عقد في طوكيو مع رئيس الوزراء الياباني، شينزو أبي، بأن الأخير «سوف يبعد صواريخ كوريا الشمالية عن السماء عندما يكمل شراء الكثير من المعدات من الولايات المتحدة، أحد الأمور الهامة جداً هو أن رئيس الوزراء أبي سيشتري كميات ضخمة من المعدات العسكرية الأميركية، كما ينبغي. نحن نبذل قصارى جهدنا حتى الآن ... إنها تعني الكثير من فرص العمل بالنسبة لنا، والكثير من السلامة لليابان».

من جهة أخرى، كانت البحرية الأميركية قد أعلنت، قبل أيام على جولة ترامب، بأن حاملات طائرات وصلت إلى غربي المحيط الهادي، لتتضم إلى حاملتين موجودتين هناك، في الوقت الذي تجري القوات

مشروع الولايات المتحدة الأمريكية التقليدي بتأجيل التوتر عالمياً يصطدم اليوم بقوة بحدار التوازن الدولي الجديد

• قال رئيس هيئة الأركان المشتركة في القوات المسلحة الأميركية الجنرال، جوزيف دانفورد، في كلمة القاها في جامعة «تافتس»، إن تفوق الولايات المتحدة العسكري يتراجع تدريجياً أمام قدرات روسيا والصين.

• أعلن وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أنه يرى إمكانية لبدء مفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، بشرط وقف بيونغ يانغ برنامجيها النووي والبالستي.

• صرحت تيريزا ماي، رئيسة وزراء بريطانيا، الاثنين 13/ تشرين الثاني، بأن بلادها تسعى إلى إقامة علاقات مختلفة ومثمرة مع روسيا، وليس العودة إلى المواجهة والحرب الباردة.

• قال رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانغ: إن موافقة الصين على بدء محادثات مع رابططة «آسيان» بشأن ميثاق شرف للنشاط في منطقة بحر الصين الجنوبي ستساعد في إرساء استقرار المنطقة.

• تظاهر آلاف الأشخاص في مدينة ساو باولو البرازيلية، ضد إجراءات التقشف الحكومية، ومشروع إصلاح رواتب التقاعد، وصد موجة الخصخصة الأخيرة، التي أعلنتها حكومة الرئيس ميشال تامر.

• قدم عدد من أعضاء مجلسي النواب والدولة في ليبيا، مبادرة جديدة عقب اجتماعهم في القاهرة يومي الجمعة والسبت، تضمنت «رؤية شاملة» لتعديلات الاتفاق السياسي وفق مبادئ وطنية راسخة.

أزمة السكن الرأسمالية...



لقد تمّ تطوير ذلك في الولايات المتحدة، أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، عندما سمحت التشريعات الجديدة للوكالات التي أنشأتها الحكومة: «فاني ماي» التي أنشئت عام 1938، و«فريدي ماك» التي أنشئت عام 1970، بتعزيز ملكية المنازل. غير أنّ الابتكارات التي ظهرت في العقود الأخيرة، قد فتحت الطريق أمام زيادة مطردة في الاستثمارات من مصادر مختلفة حول العالم. استخدمت البنوك الاستثمارية هذه العملية، من أجل تمويل القروض الفرعية والإقراض الجشع. بدأ بأنّ خلط القروض منخفضة المخاطر والقروض عالية المخاطر معاً في أوراق مالية. حيث صنّفت الوكالات الحكومية كامل الرزم بأنّها منخفضة المخاطر. قد أُلغى بشكل سحري مخاطر سعي المضاربين إلى تحقيق أكبر ربح من استثماراتهم. ربّما جذبت زيادة تمويل الإسكان المزيد من الناس إلى امتلاك المنازل، لكنّها ساعدت أيضاً على رفع أسعارها، لقد كان المشترون مرتبطين مباشرة بتقلبات سوق الأسهم وغيرها من الأسواق المالية.

جدار عالمي من المال

يؤكد الكتابان كلاهما: أنّ السعي لزيادة رأس المال المالي، هي السمة التي تميز رأسمالية الحاضر، وتسيطر على قطاع الإسكان، وهو ما يعني زيادة الأشخاص والشركات الذين يشاركون في مراكمة الأرباح، عبر تقديم وتبادل الأموال والأدوات المالية. فبدلاً من اقتصر هذا النشاط على المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية، بات هذا النشاط واسع الانتشار. لقد تمّ جرّ العمل إليه عبر بطاقات الائتمان والرهون... الخ. وفكرة أن الأزمات المالية العالمية يمكن أن يتسبب فيها الفقراء غير القادرين على تسديد القروض هي مثال واضح على ذلك. وفقاً لاليرس فإنّ: «جداراً عالمياً من المال» قد تراكم، وهو «يبحث عن ضمانات قروض عالية الجودة»، أي: وجود مجموعة من الأصول السائلة التي يبحث مالكوها عن فرص استثمار آمنة، والإسكان هو إحدى فئات تلك الأصول السائلة ذات الضمانات عالية الجودة. الجانب الآخر بكل تأكيد هو: أنّ المستثمرين ليسوا راغبين في الاستثمار

هنالك بحلول منتصف القرن التاسع عشر، بروليتاريا صناعية في المدن الغربية، لم يعد لديها مساكن في أماكن عملها، وأصبحت المدفوعات النقدية هي الرابط بين المنازل وقاطنيها، وهنا ظهرت ظروف تسليع المنازل، لقد كان هذا هو الأساس لظروف العيش الفظيعة التي وصفها فريدريك أنجلز في: «حال الطبقة العاملة في إنكلترا» عام 1844.

دور الدولة

تزايدت في العقود الأولى من القرن العشرين، الاضطرابات الجماهيرية الناجمة عن الكارثة الاجتماعية لتسليع المساحات السكنية، كان أحد نتائجها: إنشاء المساكن غير السليمة، مثل: «مجلس الإسكان» في بريطانيا، وتحركت الحكومات أيضاً من أجل إيجاد الهياكل القانونية والمالية، التي تجعل من الرهن العقاري والملكية الجماهيرية للمنازل أمراً ممكناً. لقد حدث ذلك عن طريق الدولة، حتى في الولايات المتحدة، لم تصل ملكية المنازل للأغلبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان لملكية المنازل الجماهيرية، دوراً إيديولوجي في تثبيت الرأسمالية، وقد فتحت سبلاً جديدة أمام التراكم الرأسمالي، يشرح مادن وماركوس، بأنّه على العكس من الأسطورة التي تقول: إنّ الدولة الطيبة تحاول حلّ مشاكل السكن من أجل الصالح العام: «فإنّ الدولة قد استخدمت نظام الإسكان من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، ومن أجل دعم تراكم الربح الخاص». يلخص، اليرس أيضاً، التطورات التاريخية الرئيسية، ورغم أنّه يشير إلى دور الكفاح السياسي والقوى الطبقيّة، إلا أنه يبرز بوضوح أنّ تطوير أسواق الرهن العقاري قد تمّ تسهيله عبر التدخل النشط للدولة. إضافة إلى ذلك، فإنّ ما يشار إليه في كثير من الأحيان: بإلغاء الضوابط التنظيمية للأسواق المالية في العقود الأخيرة، قد استتبعه إيجاد أسواق مالية مفتوحة للجميع، ذلك «الابتكار» المالي الذي أعقب إزالة الضوابط، ساعد على نمو عمليات بيع ديون الرهن العقاري والمتاجرة به. وذلك من قبل المنظمة التي وضعت الرهن في المقام الأول.

لزامات السكن حول العالم جميعها جذر واحد، فجميعها حالات صراع بين السعي لتحقيق ربح من السكن وبين استخدامه للعيش

تواجه دول العالم جميعها اليوم، أزمة سكن وإن كانت بأشكال متفاوتة، حيث أصبح إيجاد منزل بالنسبة للفرد أو العائلة أمراً صعب المنال في كثير من الحالات، بينما الكثير من البشر يعيشون في ظروف سكن غير لائقة. إن المأوى هو حاجة أساسية للإنسان، فلماذا أصبح حلمًا للكثيرين في زمننا المعاصر؟ فيما يلي تقدم قاسيون مقالاً تحليلياً يوضح بأن أزمة السكن هي نتاج للرأسمالية المازومة، من خلال سعيها للربح الأقصى، وتسليع كل شيء بما فيه حاجتنا الأساسية...

■ بقلم: بول كيرشاو تصريب: عروة درويش

تهاجم تجارة العقارات السكن والاستخدام الاجتماعي للسكن، عبر إخضاعه للقيمة الاقتصادية.

أوضح كارل ماركس قبل 150 عام أنّه: «تصبح المنتجات سلعة فقط، لأنّ لها طبيعة مزدوجة، حيث إنّها أغراض للاستعمال، وحاملة للقيمة في الوقت ذاته». يجادل مادن وماركوس، بأنّ مجموعة الإجراءات المتشابهة، من: إلغاء الضوابط، الرسمية، والعولمة، أدت إلى أنّ السكن بات يؤدي دور السلعة أكثر من أيّ وقت مضى، وهنا يكمن جوهر الأزمة.

قد يبدو من الصعب اليوم تصوّر طريقة أخرى لتنظيم السكن غير اعتباره سلعة معدة للبيع، لكنّ ماركوس ومادن يشيران إلى أنّه: «في تاريخ الاستيطان البشري، يعدّ التعامل مع المساحات السكنية على أنّها سلعة، أمراً جديداً نسبياً». لم يكن الإسكان في أوقات سابقة قطاعاً اقتصادياً مستقلاً، بل منتجاً ثانوياً للعلاقات الاجتماعية والاستغلال الأوسع نطاقاً، لقد تمّ تدمير الحيازة التقليدية مع تطوّر الرأسمالية، وتقييد الأرض المشاع ضمن عملية سماها ماركوس: «بالتراكم البدئي»، وكما صاغ الأمر بنفسه: «لقد كتبت سجلات التاريخ بأحرف من دم ونار»، بعد أن طرد الفقراء من الأرض، كان لديهم الخيار إمّا أن يعملوا لصالح الرأسماليين، أو أن يموتوا جوعاً، لقد تمّ «تغريب» الأرض عبر سلسلة من الخطوات المعقدة، لتصبح بعدها سلعة للبيع أو للشراء.

يشرح مادن وماركوس: أنّ هذه العملية الوحشية قد اضطلع بها تحالف ضمّ أرستقراطية الأراضي، والصناعيين الكبار والصيارفة في بريطانيا، حيث وضعوا في نهاية المطاف الأساس «لتسليع الأرض على نطاق الكوكب» عبر الاستعمار. وأصبح

في هذا المقال، يقوم الكاتب، بول كيرشاو، بالإضاءة على أبرز ما أتى في كتابين يحلان أزمة السكن العالمية الحالية، هما: «إدخال التمويل إلى الإسكان: مقارنة اقتصاد سياسي» لمانويل البيرس، و«دفاعاً عن الإسكان: سياسة الأزمة» لدافيد مادن وبيتر ماركوس.

بدأ الانهيار المالي عام 2007-2008 بقروض المنازل السيئة، حيث أنّ عدداً لا يحصى من مالكي المنازل في الولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى، وجدوا أنفسهم خارج منازلهم، بينما تمّ إنقاذ المصارف، لقد قال، مانويل البيرس، في أعقاب الانهيار المالي عام 2007: «لم يحدث من قبل أن دخل هذا العدد من أسواق الإسكان أزمة في الوقت ذاته».

يقول مادن وماركوس: «يختلف شكل أزمة السكن بين مناهاتن، وبين الضواحي المرهونة في الجنوب الغربي الأمريكي، وبين الأراضي المشقوقة في جنوب إفريقيا، وبين أبنية المجالس في بريطانيا، وبين أكواخ الفقراء المهدمة في البرازيل، لكن لهذه الأزمات جميعها جذر واحد: فجميعها حالات صراع بين السعي لتحقيق ربح من السكن، وبين استخدامه للعيش».

ويستشهد الاثنان بالأبحاث الحديثة، التي تبين بأنّ الخزوع السكاني الذي سببه التطوير، وعمليات الاستخراج، والبناء، قد وصل إلى نطاق واسع، مع وجود الكوارث والنزاعات المسلحة، لقد قدر أنّ 350 مليون أسرة حول العالم أي: أكثر من مليار شخص، غير قادرين على إيجاد مسكن لائق أو بأسعار مقبولة، كما صاغ الأمر:

المتاجرة بحاجات البقاء!



سبيل المثال: أن تتبع أسهم المنازل دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة التنظيمية.

أظهرت الاحتجاجات التي قام به مستأجرو عقارات «بوترفيلدس» في الثامن شرقي لندن العام الماضي، ما الذي كان يحدث هناك، لقد تم بيع المساكن المؤجرة اجتماعياً، والمملوكة من قبل مؤسسة خيرية صغيرة غير مضبوطة، وبات المستأجرون مهددين إما بزيادة الإيجار بشكل كبير أو بالإخلاء، وقد أطلق المستأجرون حملة ارتكزت على رفض الانتقال، وهي التي لعب الحزب الاشتراكي دوراً رئيساً فيها، ودافعوا بنجاح عن مكتسباتهم، لقد تم الاستحواذ على ممتلكاتهم من قبل مؤسسة خيرية سكنية أخرى، سمحت لهم بالبقاء، كانت مؤسسة «بوترفيلدس» الخيرية استثناءً في ذلك الوقت، كونها غير منظمة، أما الآن فقد أصبحت الجمعيات كلها كذلك.

يمكن أن تكون مسؤولية محاسبة الجمعيات السكنية وتنظيمها قضية رئيسية في السياسة، وهناك سلسلة من الفضائح المؤثرة عن الأبنية الجديدة التي تملكها تلك الجمعيات، والموبوءة بالرطوبة والجرذان ومشاكل الصرف الصحي، الأمر الذي يتطلب مراقبة أشد، ويدعو إلى انتقاد نهج المتاجرة المفرط.

متزايد للاهتمام بسندات السكن الاجتماعي، التي تصدرها الجمعيات السكنية. يتم الآن تمويل الجمعيات السكنية أكثر فأكثر عبر قروض المصارف والسندات، وهي تتصرف بشكل متزايد كأنها شركات ملكية مالية، أصبحت المنازل المستأجرة اجتماعياً تشكل بالنسبة للكثير من تلك الجمعيات أقل من نصف غرضها.

إن الكثير من المستثمرين العالميين الكبار في المساكن المستأجرة في ألمانيا والولايات المتحدة هم مقيمون في بريطانيا، وهم في بعض الأحيان من المتبرعين الكبار لحزب المحافظين، لدى بعض هذه الشركات، مثل: شركة الأسهم الخاصة «تيرا فيرما» التي أنشأها المتهم بـضريبة، تيري هانديس، بالفعل استثمارات مباشرة في قطاع المنازل المستأجرة الخاص البريطاني، كما أنهم يتطلعون إلى الاستثمار في الجمعيات السكنية أو شراء أسهمها ربما.

عام 2015 أعلنت جمعية «جينيسيس» للإسكان: أنها لم تعد مهتمة بقطاع الإيجار الاجتماعي، وقد رعت تقريراً أعده مركز الأبحاث اليميني «Policy Exchange» يدعو فيه إلى إلغاء الضوابط التنظيمية. ويمنح قانون الإسكان الجديد «حرية» أكبر بكثير للجمعيات السكنية، حيث يمكنها على

بعيداً عن متناول الأيدي. بأية حال، يوضح البيرس أن: «الجدار العالمي المالي» يسعى لإيجاد منافذ ربحية عبر المنازل المستأجرة أيضاً. في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، تقوم صناديق التحوط، وشركات الأسهم الخاصة، وغيرها بالاستثمار في مساكن الأجرة، وغالباً ما ثبت بأنهم مالكو مساكن سينون، وقد أعطى ماركوس ومادن أمثلة صارخة من نيويورك.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استحوذت شركات الأسهم الخاصة على حوالي 10% من مجموع المساكن المخصصة للإيجار، أي: على قرابة مائة ألف منزل. وقد تركوا الملكيات هزيلة في بعض الأحيان لدرجة أنها انهارت من قلة التصليلات والترميم، واستخدموا ذلك في بعض الأحيان لتغيير صفة الملكيات بوصفها مخصصة للإيجار من أجل استثمارات أخرى. حاول المستأجرون مقاومة ذلك، ولكن ترتيبات الملكية والإدارة المعقدة قد جعلت من الصعب تحديد المسؤولية. في الماضي، كان مالكو المنازل في الأحياء الشعبية ينتمون غالباً للطبقة الوسطى، أما الآن، فقد انتقل ذلك بشكل متزايد إلى المؤسسات المالية الكبرى.

كانت لـ«جدار المال العالمي» آثار متوقعة في البلدان المختلفة. قاومت ألمانيا ازدهار المضاربة في المساكن التي كان يشغلها أصحابها، بسبب هيكل قطاعها المالي والقيود على مضاعفة الدخل من القروض... إلخ. لكن ذلك «الجدار» وجد طريقاً له عبر قطاع التأجير. كانت برلين، التي لديها مخزون كبير من المساكن العامة، والتي دخلت في أزمة مديونية حادة، هدفاً رئيساً، لكن ذلك انتشر فيما بعد في أنحاء البلاد جميعها، لقد وافق برلمان برلين المحلي في عام 2000 على بيع خمسين ألف وحدة سكنية، ثم وصل تحالف «أحمر-أحمر» إلى السلطة عام 2001، الذي تابع بشكل فاضح انتهاج هذه السياسة.

إثراء الجمعيات السكنية

في بريطانيا، يقول، البيرس: إن تقلص سوق الرهونات العقارية المدعومة بسندات ائتمان، قد أدّى إلى البحث عن ضمانات جديدة ذات جودة عالية، وتحول المستثمرين بشكل

في أعمال صناعة الأشياء الأكثر خطورة، وتوظيف الناس للقيام بها.

يعكس الجدار العالمي تراكمًا مفرطاً، أي: قدرة الرأسماليين المقيدة بشكل متزايد على إيجاد مجالات ربحية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وأزمة أوسع للرأسمالية المعاصرة.

تم تحديد أربعة مصادر لهذا الجدار العالمي: المستثمرون المؤسسيون مثل: «رأس مال صناديق التقاعد»، وإعادة تدوير الفوائض التجارية «للاقتصادات الناشئة»، وسياسات التيسير الكمي، والسياسات النقدية المتساهلة، التي كان يفترض بها أن تطلق الاقتصاد العالمي بعد الانهيار، والأرباح المتركمة للشركات متعددة الجنسيات المخبأة في الملاذات الضريبية والتي تشكل حوالي 30% من الناتج الإجمالي العالمي. يلاحظ البيرس: أن ازدياد «وفورات الشركات» الناشئة عن حصة الأرباح المحسنة، يشكل الوجه الآخر للانخفاض في حصة الأجور العالمية. إن المصدر الرابع قد تأتى بشكل مباشر عن التراكم المفرط، وهو جزء لا يتجزأ من مرحلة الكساد الحالية للرأسمالية.

كان لا بد من تأمين هذه الزيادة الهائلة في الائتمان، لقد تم التعامل معه بوصفه أصولاً، ولعب الإسكان دوراً حاسماً بوصفه ضامناً للدين. يورد البيرس استطلاعاً يوضح، أن الدين الخاص بين السبعينيات والثمانينيات كان يشكل قرابة 50 إلى 60% من الناتج الإجمالي لمجموعة اقتصادات الدول الرأسمالية المتطورة اقتصادياً. ثم ارتفع الرقم بشكل كبير في عام 2010 ليصل إلى 118% من الناتج. ازدادت قروض الرهون العقارية كنسبة من الناتج الإجمالي من 20% إلى 64% في الفترة ذاتها، كان واضحاً بأن انتعاش الديون يعتمد بشكل كبير على الملكية. ولعبت أسعار المنازل المرتفعة دوراً هاماً في محاولة رأس المال تقادي الأزمة، هذه هي الأولوية الرئيسية لرأس المال، وليست ضمان وجود إسكان لائق بأسعار مقبولة.

بيع أسهم الإسكان

تراجعت نسب امتلاك المنازل في الكثير من الدول، بسبب ارتفاع الأسعار، وعدم وجود وظائف آمنة ذات أجر جيد، مما دفع بالمنازل

350 مليون أسرة
حول العالم أي أكثر
من مليار شخص غير
قادرين على إيجاد
مسكن لائق أو
باسعار مقبولة

قضية سياسية

إن أزمة السكن العالمية لم يسبق لها مثيل، وهي ناتجة عن الأزمة الحالية للرأسمالية بشكل مباشر، وليست مجرد نتيجة لسياسات خاطئة، يجب عدم التعامل مع السكن كسلعة، والسعي للقيام بإصلاحات جذرية، والمطالبة بالمزيد من الإسكان العام. لقد أطلق كاشما ساوانت، عضو حركة «البديل الاشتراكي»، والمستشار المنتخب في سياتل الأمريكية، هذا العام حملة ناجحة، نتج عنها تحويل 92 مليون دولار كانت مخصصة لبناء مركز للشرطة من أجل بناء مائتي منزل، كما كان الالتزام بالسيطرة على الإيجارات في بريطانيا، وتوفير المزيد من المنازل المملوكة لـ«المجالس» ذات أهمية في جذب الناس إلى: كوربين، أثناء حملته الانتخابية وإعادة انتخابه كرئيس لحزب العمال. سيتابع الماركسيون حشد الدعم حول المطالب الفورية، مثل: رفض الساكنين الانتقال خارج منازلهم كنتيجة لمخططات التجديد السيئة، وضد مالكي العقارات المستغلين، والحملات للمزيد من المنازل العامة. ومن المهم في هذا الوقت من أزمة الرأسمالية الاقتصادية، أن نربط الأمر بالحاجة إلى تأمين المصارف والنظام المالي، بحيث يمكن توجيه الموارد إلى الحاجات الاجتماعية.

ثمن السكر الذي تأكلون



ربان السفينة أبحر بالذهب، وترك كنديد يتفلسف على شاطئ المرفأ. اشترى كنديد بالقليل الذي تبقى معه تذكرة على سفينة متجهة إلى بوردو الفرنسية، وبدأ حديثه مع عالم مسن، يدعى مارتين.

—هل تعتقد أن الناس كانوا يذبحون بعضهم بعضاً دائماً كما يفعلون اليوم، وبأنهم كانوا دائماً كذبة، مخادعين، خونة، ماكزين مخادعين، قاطعي طرق، حمقى، لصوفاً، سفلة، سفاكي دماء، فاسقين، متعصبين، منافقين ومجانين؟ فأجابه مارتين:

—هل تعتقد أن الصقور كانت تفترس الحمام دائماً حيث وجدته؟ بلا شك، قال كنديد. فأجاب مارتين:

—إذا كانت الصقور لم تغير من طباعها، لماذا تتصور أن الناس قد غيروا طباعهم؟ أه... قال كنديد، هناك فرق كبير شاسع لحرية الإرادة. وهنا وصلت السفينة إلى بوردو. وبعد أن تعرض كنديد لضروب مختلفة من الشرور على أيدي رجال كثيرين سكن أخيراً في بلاد الأناضول، واشتغل مزارعاً. وتنتهي الرواية بحوار بين الأستاذ والتلميذ. كان بانجلوس يوجه خطابه الأخير إلى كنديد: يوجد ارتباط بين الحوادث في هذا العالم الذي هو أفضل العوالم، لأنك لو لم تطرد من القصر العظيم، ولو لم تطارد محاكم التفتيش، ولو لم تذهب إلى أمريكا، ولو لم تفقد كل ذهبك، لما كنت هنا تأكل هذا النارج المحفوظ مع الفستق الحلبي. كل هذا حسن، قال كنديد، ولكن دعنا نزرع حديقتنا... ونحن أهل سورية متى نزرع حديقتنا؟

يدور ميمناً ويساراً، ويسحب البندقية ويعيدها إلى مكانها، ويستعد ويسحب المغلاق ويطلق النار، ثم يسير وكأن شيئاً لم يكن، هيا وراء در أمام سر. وعزم في يوم مشمس من أيام الربيع على التريض والمشى بحرية، فانطلق ماشياً إلى الأمام معتقداً أن من حق الإنسان والحيوان أيضاً استعمال أرجله كما يجب، لقد تقدم خطوتين فقط، فأدركه جنود الشرطة العسكرية، وألقوا القبض على سيادته، ثم أوثقوه وحملوه إلى السجن معزراً مكرماً. وهناك خيروه بين أن يجلده كل جندي في الفرقة ستاً وثلاثين جلدة، أو يتلقى مرة واحدة رصاصتين في رأسه، وحاول كنديد عبثاً أن يقتنعهم بحرية الإرادة، وأنه لا يريد أن يختار لا هذا ولا ذاك، وأجبر على الاختيار، وعزم بموجب هبة الله التي تسمى الحرية، أن يتلقى من الجلدة ستاً وثلاثين جلدة من كل جندي في الفرقة لأنها ضمن الحياة من رصاصتين في الرأس.

«3»

هرب كنديد من الجندية، وتقابل مع الأستاذ بانجلوس على السفينة المتجهة إلى أمريكا الذي حدثه عن قتل البارون والبارونة في لشبونة وتدمير القصر الملكي، وأنهى حديثه بقوله: كل هذا لا مفر منه، لأن مصائب قوم عند قوم فوائد، وكلما زادت مصائب البعض كان ذلك لمنفعة البعض الآخر. في هروبه إلى أمريكا اللاتينية، دخل إلى غابات براغواي حيث وجد الكثير من الذهب، ثم عاد إلى الساحل واستأجر سفينة لتأخذه إلى فرنسا، ولكن

تأثراً بالغا، واحتدم غضباً عندما سمع أن رجال الدين الفرنسيين اعتبروا هذه الكارثة التي نزلت بالبلاد والعباد عقاباً لهم على خطاياهم وذنوبهم. وانفجر فولتير، ونظم شعراً مؤثراً عبّر فيه تعبيراً عنيفة عن هذه المعضلة القديمة، قال فيه: علمني تقدم العمر أن أشارك الناس انكسارهم، وأبحث معهم عن كوة ضوء وسط الظلام الدامس.

لقد ردّ جان جاك روسو على قصيدة فولتير عن لشبونة، ووضع اللوم في هذه الكارثة على الناس، بقوله، لو عشنا في الحقول خارج المدن ولم نعش في المدن، لما بلغت الخسارة في القتلى هذا الحد، ولو كنا نعيش تحت السماء، لا في البيوت، لما سقطت البيوت علينا. لقد أثارت الشعبية التي حظي به مقال روسو الدهشة في فولتير، فأدار على روسو سلاح السخرية، وألف رواية كنديد.

«2»

كنديد شاب بسيط وأمين وهو ابن بارون عظيم وتلميذ العالم بانجلوس. كان بانجلوس أستاذاً في الميتافيزيقيا واللاهوت والكون، وقد قال: إن من الممكن إثبات أن كل شيء في هذا العالم وجد من أجل أفضل غاية. لاحظ أن الأنف قد شكّل ليحمل النظارة، والسيقان قد وضعت بشكل واضح من أجل الجوارب، والحجارة لبناء القصور، والخراف لتأكل لحمها طيلة السنة. بينما كان الأستاذ بانجلوس يتحدث وكنديد التلميذ يستمع، هم جنود الجيش والقوا القبض على كنديد وجعلوا منه جندياً. وعلموه كيف

هرب كنديد من محاكم التفتيش في أوروبا إلى براغواي في أمريكا اللاتينية، هناك يملك رجال الدين كل شيء، والشعب لا يملك شيئاً. ويأتي إلى مستعمرة هولندية، ويجد عبداً زنجياً بيد واحدة، ورجل واحدة، وقطعة من قماش تستر عورته، فشكى له العبد: عندما نشغل في قصب السكر ويعلق أصبع من أصابعنا في طاحونة القصب يقطعون يدنا، وعندما نحاول الهرب يقطعون رجلنا. هذا هو الثمن الذي تأكلون به السكر في أوروبا.

■ عبدالرزاق دحنون

«1»

لا نجد كاتباً يناقش التشاؤم بسرور مثل فولتير في روايته كنديد، مع علمه أن هذا العالم عذاب وألم. ومن النادر أن نجد رواية بمثل هذا الفن البسيط الممتع. لقد كتبها في ثلاثة أيام عام 1756 وكانت ريشة الكتابة تجري وتضحك بين أصابعه. وقد قال أناتولي فرانس: قد تكون أجمل رواية في الأدب كله. لماذا كتب فولتير هذه الرواية؟ جاءت الأخبار في شهر نوفمبر من عام 1755 عن وقوع زلزال مرعب في لشبونة ذهب ضحيته ثلاثون ألفاً من السكان. لقد وقع هذا الزلزال في يوم القديسين، وامتلأت الكنائس بالمصلين. لقد تأثر فولتير

نحن أبناءك الطيبون

يقول في قصيدته «سورية»:

■ آلان داود

«يا سورية الجميلة السعيدة، كمدفأة في كانون، يا سورية التعيسة، كعظمة بين أسنان كلب، يا سورية القاسية، كمشرط في يد جراح، نحن أبناءك الطيبون، الذين أكلنا خبزك وزيتونك وسيطاك، أبداً سنقودك إلى الينابيع، أبداً سنجفف دمك بأصابعنا الخضراء، ودموعك بشفاهنا اليابسة، أبداً سنشق أمامك الدروب، ولن نتركك تضيعين يا سورية، كاغنية في صحراء».

توفي صاحب الكلمات، الشاعر رياض الصالح الحسين يوم السبت 21 تشرين 1982 في مشفى المواساة عن عمر ناهز الثامنة والعشرين عاماً، توفي في المشفى نفسه الذي أصيب فيه بالضمم عام 1967. نعتة جريدة تشرين بتاريخ 22 تشرين الثاني وشيع إلى مثواه الأخيرة في بلدة مارع بعلب.

ولد رياض الصالح الحسين في مدينة درعا لأب موظف من ناحية مارع بمحافظة حلب عام 1954، منعه الضم واليكم من إكمال دراسته، فدأب على تثقيف نفسه بنفسه اضطر إلى ممارسة العمل مبكراً، كعامل وموظف وصحفي، وعانى من مشكلة البطالة لفترات. نشر قصائده الأولى في الصحف

السورية منتصف السبعينات «1976»، له أربع مجموعات شعرية: «أساطير يومية 1979» و«خرب الدورة الدموية 1981» و«بسيط كالماء واضح كطلاقة مسدس 1982»، أنهت من إعداد مجموعته الرابعة «وعلى في الغابة» قبيل وفاته بفترة قصيرة عام 1982. يعتبر رياض الصالح الحسين من أهم شعراء قصيدة النثر في سوريا والعالم العربي، امتاز شعره بالوضوح العميق



والبساطة المرفهة والإخلاص الشديد للحالة التي يعبر عنها، استمد مادته من الواقع اليومي المعاش. كتبت إحدى الصحف في نعتته: «كان يساعد قراءه من خلال إضاءات موهبته على اكتشاف جوهر الواقع والقوانين التي تحركه»، لذلك كان رحيل هذا الشاعر السوري خسارة كبرى للأدب في سورية والعالم العربي. كتب في إحدى قصائده قائلاً:

«كانا اثنتين، يمشيان معاً، في الشوارع المهجورة، منه تفوح رائحة التبغ، ومنها تتساقط أوراق الليمون، وعند المنعطف، كنجمتين، سقطا. كانا اثنتين، أحدهما يغني، والآخر يحب الإصغاء، فجأة، توقف عن هذا، وتوقفت عن ذلك، عندما انكسر المزمار. كانا اثنتين، أهدته قلماً للكتابة، وأهداها حذاءً خفيفاً للنزهات، بالقلم كتب لها: وداعاً، وبالحداء الخفيف، جاءت لتودع»

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في شهر تشرين الثاني 1957، هدد حلف الأطلسي وحلفاؤه «الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والعراق والكيان الصهيوني» بغزو سورية التي قررت المواجهة، وشكلت فرق المقاومة الشعبية في كل مكان، كما وصلت القوات السوفييتية الحليفة إلى حلب واللاذقية دفاعاً عن سورية، عرف ذلك باسم «الأزمة السورية 1957». كتب البحارة السوفييت في مذكراتهم قصصاً عن تلك الأيام نشرتها الصحافة السوفييتية مثل: قصص: «لأجل البحار الزرقاء» و«على السواحل العزيرة». استقبل السوريون القوات الصديقة بترحاب كبير. في الصورة جانب من الاستقبال الشعبي الذي نظمته أهالي مدينة اللاذقية لإسطول بحر البلطيق السوفييتي في تشرين الثاني 1957.



العدد الجديد من مجلة الحوليات

صدر العدد الجديد من مجلة الحوليات العلمية الأثرية «المجلدان السابع والخمسون والثامن والخمسون» من مجلة الحوليات الأثرية السورية، متضمناً مواداً عن ملكة إيبلا الأثرية بعد خمسين عاماً من اكتشافها. وعرضت المجلة الصادرة عن المديرية العامة للآثار والمتاحف عمل البعثة الأثرية الإيطالية في موقع تل مريخ التي سعت لتحقيق هدفين أساسيين هما: الوصول إلى معلومات عن مدينة كبيرة من عصر البرونز الوسيط الأول والثاني، وإلى أدلة ساطعة عن الفترة الغامضة من تاريخ سورية خلال عصر البرونز القديم الرابع. وقدمت المجلة دراسة للأنماط النصية وتقاليد الكتابة والنسخ في نصوص إيبلا ومباني التحصينات فيها والأختام الأسطوانية وتفسيراً للدمى الطينية.



80 ألف كتاب مجاني في روسيا

ذكرت الصحف المحلية في مدينة موسكو مثل صحيفة «سولنتسيفو» الصادرة غرب مدينة موسكو وصحيفة منطقة تاغانسكي عن توزيع 80 ألف كتاب مجاناً على الراغبين في كانون الأول القادم عن طريق المكتبات الحكومية العامة في موسكو مثل مكتبات تورغينيف ونيكراسوف ومكتبة الشباب وغيرها. 80 ألف كتاب من أصل 250 ألفاً من الكتب مشطوبة الملكية التي لا يطالب بها أحد. تضم المجموعة كتباً للأدباء الكبار فيودور دوستويفسكي وشولوخوف وكتب أدب الأطفال، إضافة إلى منشورات علمية وشعبية متنوعة. من المتوقع أن ينتهي توزيع الكتب خلال 3 أيام من بدء التوزيع إضافة إلى تنظيم فعالية تبادل الكتب الشعبية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 17 / 11 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

أين تقع عتبة التاريخ؟



تتناقض المفاهيم في علاقة الفرد «الأفراد والقوى الاجتماعية» بالتاريخ، وكيفية سرده، والتعامل معه، كما الظواهر الاجتماعية جميعها، هذا لكون التاريخ يمتلك بمضمونه الصراع الماضي والحاضر والمستقبل في ميادين المجتمع كافة. ولكون علاقتنا بالتاريخ تتحدد من خلال كيفية نظرقنا إليه، أي: موقع النظر الخاص بمن ينظر، على اعتبار كونه محطات أو مراحل معزولة وإما صيرورة متكاملة. وعند كل حدث سياسي أو اجتماعي يتصارع المادية والمادية العلمية في التاريخ، كما في المفاهيم كافة التي وجدت مع وجود البشر في المجتمع الطبقي المنقسم.

■ هوليود صعب

«هول» سقوط الاتحاد السوفياتي

يتجسد في الواقع الذي نعيشه: الصراع بين المثالية والمادية العلمية في التاريخ، في امثلة عدة. أولاً: من خلال تطرقنا إلى الأحداث التاريخية التي أثرت في العالم عموماً، وفي المنطقة خصوصاً.

تُهم العديد من الأحزاب اليسارية والشيوعية في العالم، بعدم الخروج من «هول» سقوط الاتحاد السوفياتي، وتساير العديد من هذه الأحزاب إلى تبرير موقفها بأننا لا نعيش اليوم في عصر الاتحاد السوفياتي. وإن كان في «الاتهام» لبعض من هذه الأحزاب، بعض من الحقيقة، فالمنطلق المثالي هنا: كون التاريخ هو محطة أو مرحلة ثابتة لا تتغير. هذا المنطلق الذي تستعمله الرأسمالية لتقول: إن الفكر الاشتراكي جامد في تركيبته، بدليل أن حامله يعيشون في عصر «ما قبل التاريخ». القسم الثاني من هذه المعادلة المثالية هم: اليسار الرمادي الذي يصر على تعريف النضال كما صوره غوركي في رواية الأم. باستعمال الأدوات نفسها التي استعملها السوفييت «البلاشفة» حينها في القضاء على القيصر والقيام بثورتهم. والذي عند كل محطة سياسية يصر على تذكرنا أننا لا نعيش في عصر الاتحاد السوفياتي. وكأن سيمفونية «روسيا ليست الاتحاد السوفياتي» لا زالت ذات وقع عند هذا اليسار، فالتاريخ هو ثابت وغير متحرك، بالنسبة له. التاريخ هنا أيضاً لم يتحرك منذ مئة عام، لا زال كما هو، ولا زلنا أيضاً نستطيع استخدام الأدوات نفسها في نضالنا ضد الرأسمالية، حسب تفكيرهم.

هوليوود لورنس العرب

ثانياً: الأفلام الهوليوودية وغيرها، لكن الغلبة هنا للأفلام الهوليوودية التي تتحكم بسوق الأفلام كون منتجها هم على رأس النظام الرأسمالي كثيرة هي الأفلام الهوليوودية التي تتحدث عن الغزو الأمريكي للعراق، أو لورنس العرب، أو تلك التي تعطي الشرعية لجيش ومخابرات الولايات المتحدة في التدخل في أي بلد أو منطقة تحت تبرير حماية البلد من كارثة إنسانية، اجتماعية، أو دكتاتورية. حركة وثبات التاريخ تظهر بوضوح في هذه الأفلام، التي تبدأ كرد فعل على حدث ما، وليس كترابط بين فعل ورد فعل. ففي التاريخ كما في علاقة الإنسان المباشرة والبسيطة/المعقدة مع محيطه، ينتج رد الفعل نتيجة للفعل، فما يدفع الطفل إلى أخذ خطواته الأولى هي عدد المنبهات التي تحيط به، وتدفعه إما إلى استكشافها أو التمسك بها. مثلما لا يشكل التاريخ محطات مستقلة بحد ذاتها، بل هي ترابط بين ما يحدث مع ما سبق، والذي سيؤدي إلى ما يمكن أن يحدث. معظم هذه الأفلام، حتى تلك التي تتحدث عن حدث اجتماعي ما، تحاول ربط التاريخ من منظور صراع

حكماً أن موقع وموقف روسيا والصين اليوم تابع من الوضع التاريخي الحالي، والوضع التاريخي الذي أدى إليه أيضاً. ونعلم أن التاريخ ليس ثابتاً وأنه لا يمكننا تقييم موقف الصين أو روسيا اليوم على أساس منطق تثبيت التاريخ، بل على أساس حركته. وهذا يعني أننا يجب أن نرى الدور الذي تلعبه الصين والروسيا اليوم من خلال حركة التاريخ الحالية، أيضاً في وحدة هذا الدور مع الأزمة الإمبريالية ككل ماضياً وحاضراً. يقول ماركس: أن التاريخ يعيد نفسه في أول مرة كمأساة وفي الثانية كمهزلة. فعند بعض اليسار، حاملاً تقييم ثبات وشروط الأمس إلى اليوم، التاريخ أعاد نفسه كمأساة في مرحلة التراجع، عندما أصبح هذا اليسار خارج الحركة السياسية الداخلية، أو الخارجية في البلدان التي ينتمي إليها من دون الانتباه لخط التراجع. وفي الثانية: عندما أصبح مضمون «عقله» كمهزلة أمام انفتاح أفق التقدم من جديد، في تحريفه ثبات التاريخ وعدم حركته وإصراره على تكرار التجربة «الثورية» ذاتها كما حصلت قبل «المأساة»، أو في ارتداء بعض هذا اليسار في المعسكر الليبرالي، إن كان يعلم أم لا.

الخير والشر في العالم. وتستعمل هذا الصراع لكي تؤكد أن التاريخ لم يتحرك بل لظالم كان صراعاً في العالم بينهما، من خارج التاريخ. الصراع الذي يمكن أن يكون فردياً في صراع الفرد مع نفسه الشريرة نحو الخير «هنا أيضاً يحتل فرويد البطولة»، أو صراع بين محور الخير، وهو الرأسمالية، ومحور الشر وهم اعداؤها، وأن التاريخ ليس حركة أو صيرورة يتصارع فيها المستغلون والمستغلون. وهذا الملامح المثالية لدى بعض اليسار في النظر إلى مفكره أو ثواره كأبطال لن يتكروا، مثلما تجسد أفلام الأبطال الخارقين.

ثالثاً: الموقف من انهيار القطب الواحد

منذ صعود الصين التي تشكل أحد أبرز الاقتصادات في العالم يسأل العديد: «هل الصين دولة اشتراكية حقاً؟»، و«هل الصين وروسيا تختلفان عن الغرب الإمبريالي؟»، يترافق هذان السؤالان مع أن «روسيا ليست الاتحاد السوفياتي، والصين منتشرة في معظم العالم اليوم». لسنا بحاجة إلى العديد من المعطيات لكي نرد على تلك الأسئلة. فإذا كنا نرى التاريخ بحركته، سنرى



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2018

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية